العولمة ماهيتها واثرها على الدساتير العراق ومصر انموذجا

اسم الباحث: د. داود محبي
استاذ مساعد، قسم القانون العام،
كلية القانون، جامعة قم، قم، ايران

اسم الباحث: منتظر رسمي هاشم الساعدي
قسم القانون العام، كلية القانون،
جامعة قم، قم، ايران

البريد الإلكتروني Email : rasolrasmi10@gmail.com

الكلمات المفتاحية: صياغة الدستور، العولمة الدستورية، اثر العولمة، الدستور العراقي، الدستور المصري.

كيفية اقتباس البحث
محبي، داود ، منتظر رسمي هاشم الساعدي ، العولمة ماهيتها واثرها على الدساتير العراق ومصر انموذجا ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٧ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Globalization: Its nature and impact on constitutions – Iraq and Egypt as examples

Researcher's Name: Dr. Daoud Mohebi
Assistant Professor,
Department of Public Law,
college of Law, University of Qom, Qom, Iran

Researcher's Name: Muntadhar Rasmi Hashim Al-Saadi
Department of Public Law,
college of Law, University of Qom, Qom, Iran

Keywords : Constitutional drafting, constitutional globalization, the impact of globalization, the Iraqi constitution, the Egyptian constitution.

How To Cite This Article
Mohebi, Daoud, Muntadhar Rasmi Hashim Al-Saadi, Globalization: Its nature and impact on constitutions – Iraq and Egypt as examples,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2026,Volume:16,Issue 7.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This research examines globalization as an international variable that transcends borders, its effects no longer limited to economic and technological aspects, but now impacting the structure of national legal and political systems. The study aims to clarify the concept of globalization and analyze its impact on constitution-making, focusing on the experiences of Iraq and Egypt as models of constitutional transformation under globalization.

The study employs a descriptive, analytical, and comparative approach to demonstrate how globalization has contributed to the decline of absolute state sovereignty in favor of universal constitutional standards, such as the promotion of human rights, political pluralism, judicial independence, and a market economy. The research concludes

that globalization has imposed a form of "constitutional globalization" resulting in a similarity of constitutional texts in the areas of rights and freedoms.

In the Iraqi case, the 2005 constitution was drafted at the height of international influence, making it an expression of political and legal globalization concepts, particularly through the adoption of federalism and the guarantee of minority rights. In Egypt, the impact of globalization was evident in the amendments and constitutions issued after 2011, as the legislature sought to reconcile global principles with national particularities to avoid international isolation and attract investment.

The study concluded that modern constitutions are no longer considered solely an internal matter, but have become instruments demonstrating a state's engagement with the global system. The study recommends maintaining a balance between the demands of globalization and national identity and societal values to ensure the stability of the constitutional document and its acceptance by the people.

المستخلص

تطرق البحث الى ظاهرة العولمة بوصفها متغيراً دولياً يجاوز الحدود، حيث لم تعد آثارها مقصورة على الجوانب الاقتصادية والتقنية، بل أصبحت تؤثر في بنية الأنظمة القانونية والسياسية الوطنية، تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم العولمة وتحليل آثارها على صياغة الدساتير، مع التركيز على تجربتي العراق ومصر كنموذجين للتحول الدستوري في ظل العولمة.

اعتمدت الدراسة منهجاً وصفيًا تحليليًا ومقارنًا لعرض كيف ساهمت العولمة في تراجع "السيادة المطلقة" للدولة لمصلحة المعايير الدستورية العالمية، مثل تعزيز حقوق الإنسان، والتعددية السياسية، واستقلال القضاء، واقتصاد السوق، وقد توصل البحث إلى أن العولمة قد فرضت نمطًا من "العالمية الدستورية" التي أسفرت عن تشابه النصوص الدستورية في مجالات الحقوق والحريات.

في الحالة العراقية، تبين أن دستور عام ٢٠٠٥ قد صيغ في ذروة التأثير الدولي، مما يجعل منه تعبيراً عن مفاهيم العولمة السياسية والقانونية، لا سيما من خلال اعتماد الفيدرالية وضمان حقوق الأقليات، أما في مصر، فقد تجلى تأثير العولمة في التعديلات والدساتير التي أُصدرت بعد عام ٢٠١١، حيث سعى المشرع لتوفيق بين المبادئ العالمية والخصوصيات الوطنية لتفادي العزلة الدولية وتعزيز جذب الاستثمارات.

خلصت الدراسة إلى أن الدساتير الحديثة لم تعد تعتبر شأناً داخلياً فقط، بل أصبحت أدوات تُظهر انخراط الدولة في النظام العالمي، وتوصي الدراسة بضرورة المحافظة على التوازن

بين متطلبات العولمة والهوية الوطنية والقيم المجتمعية لضمان استقرار الوثيقة الدستورية وقبولها من قبل الشعب.

اولا : التعريف بموضوع البحث واهميته

تعد العولمة الدستورية ظاهرة حديثة تؤثر على النظم القانونية الوطنية، حيث تساهم في تحديث وتطوير الدساتير لتعزيز صياغة الدساتير وفقا للنظم العالمية ، يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير العولمة على صياغة الدساتير في العراق ومصر، مع التركيز على التحديات والفرص التي تواجه التطبيق العملي لهذه الحالة.

ثانيا: اشكالية البحث

تتجلى المشكلة في وجود تناقض وصراع بين مفهوم "السيادة الوطنية" التقليدي، الذي يعتبر عملية صياغة الدساتير أمراً داخلياً بحتاً، وضغوط "العولمة" التي تفرض معايير وقواعد قانونية وسياسية موحدة على المستوى الدولي، يظهر هذا التحدي بشكل واضح في العراق ومصر، حيث يواجه المشرع الدستوري صعوبة في التوفيق بين الالتزام بالمتطلبات العالمية، مثل حماية الأقليات واعتناق اقتصاد السوق والامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبين المحافظة على الخصوصيات الثقافية والدينية والسياسية للمجتمع، هذا الأمر قد يؤدي إلى صياغة دستورية تحتوي على فجوة بين "النظرية العالمية" و"الواقع المحلي"، يمكن تلخيص القضية البحثية من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى استطاعت العولمة التأثير في الفلسفة الدستورية والصياغة القانونية لدساتير العراق ومصر الحديثة؟

وينبثق عن هذا السؤال مسائل فرعية تشمل:

١.ما هي الوسائل والآليات التي تعبر من خلالها قيم العولمة إلى النظام الدستوري الوطني؟

٢.كيف تجلت العولمة السياسية والقانونية في هيكل النظام السياسي وتوزيع السلطات في دستور العراق لعام ٢٠٠٥؟

٣.كيف سعى المشرع الدستوري المصري (خصوصاً في دستور ٢٠١٤) إلى إيجاد توازن بين الانفتاح على المعايير الدولية وحماية الهوية الوطنية؟

٤.هل أدى تأثير العولمة إلى "نمذجة" الدساتير وجعلها متشابهة، مما أدى إلى فقدان الدساتير في المنطقة لخصوصيتها السياسية والاجتماعية؟

ثالثا :اهمية البحث

تستمد هذه الدراسة قيمتها من تسليط الضوء على واحدة من أكثر القضايا القانونية والسياسية تعقيدًا في العصر الراهن، وتبرز أهميتها في النقاط التالية:

١.الأهمية العلمية:

ا–إثراء الفهم الدستوري: إضافة دراسة مقارنة حديثة إلى المكتبة القانونية تربط بين متغير دولي (العولمة) وأعلى وثيقة قانونية وطنية (الدستور)، مما يسهم في تعزيز فهم التحولات في النظرية العامة للدولة.

ب–تحليل التدويل القانوني: توضيح كيفية دخول المعايير الدولية إلى الأنظمة القانونية الوطنية، بالإضافة إلى رصد مدى تراجع مفهوم "السيادة المطلقة" أمام "العالمية الدستورية."

٢.الأهمية العملية :

أ–تقييم التجربة العراقية والمصرية: تقديم تحليل نقدي للدساتير السارية (دستور العراق ٢٠٠٥ ودستور مصر ٢٠١٤) لبيان مدى نجاح المشرع في تحقيق التوازن بين ضغوط العولمة وخصوصية المجتمع.

ب–دعم صناع القرار والمشرعين: تزويد لجان صياغة الدساتير أو التعديلات الدستورية المستقبلية برؤية حول التحديات والفرص التي تطرحها العولمة، لتفادي نقل نصوص لا تتناسب مع الواقع المحلي.

ج–تعزيز الهوية الوطنية: التأكيد على أهمية حماية "الأمن الدستوري" والخصوصية الثقافية والدينية في وجه الضغوط الناتجة عن الطابع القانوني العالمي الذي قد يهدد الوحدة الوطنية.

رابعا: منهج البحث

إن الطريقة المستخدمة في دراسة موضوع البحث هي الطريقة التحليلية من أجل معالجة مشكلة الدراسة والفهم الشامل لأبعادها، كما تم استخدام المنهج المقارن كأداة لتوضيح تأثير العولمة في النموذجين العراقي والمصري.

خامسا: خطة البحث:

على وفق ما تقدم فإن الدراسة سترتكز على مبحثين الأول يتطرق الى مفهوم العولمة ومزاياها و مساؤها ، أما المبحث الثاني اثر العولمة على صياغة الدساتير في العراق ومصر، وكل مبحث تم تقسيمة الى هيكلية تتكون من مطالب وفروع وعدد من القاط حسب ما يتطلب كل مبحث.

المبحث الأول

ماهية وايجابيات وسلبيات العولمة

المطلب الأول

مفهوم العولمة

الظاهرة التي أصبحت جزءًا من حياة كل فرد حتى الذين لا يقبلونها، يستوجب أولاً التعمق في فهمها، لقد اكتسب مصطلح العولمة شهرة كبيرة منذ أوائل التسعينيات في المجالات السياسية والاقتصادية، وفي البداية، كان بعيدًا عن مجالات الفكر العلمي والأكاديمي، حتى أصبح يحمل معانٍ استراتيجية وثقافية بفضل التطورات العالمية المختلفة، بمرور الوقت، انتقل هذا الاصطلاح بسرعة من أيدي السياسيين والإعلاميين من الغرب، لا سيما في الولايات المتحدة، إلى كتابات ذات طابع أكاديمي من قِبل اقتصاديين ومفكرين مختصين.(١)

الفرع الاول: تعريف العولمة في اللغة

يشير مصطلح العولمة باللغة العربية إلى توسيع نطاق شيء ما ليصبح عالمياً في تأثيره أو تطبيقه، الكلمة مشتقة من "عالم"، وتأتي على وزن "فوعلة" مما يعني إضفاء الطابع العالمي على شيء معين.

اولا: التعريف اللغوي للعولمة:

١.الأصل والاشتقاق: يعود أصل الكلمة إلى الجذر "عَلَمَ"، ويشتق منها "العالم."

٢.المعنى الدلالي: يعني انتقال الشيء من نطاقه الضيق (المحلي أو القومي) إلى آفاق واسعة تشمل الكرة الأرضية بالكامل.

٣.المقابل الأجنبي: تترجم الكلمة إلى الإنجليزية بـ "Globalization" المشتقة من"Globe" ، والتي تعني "الكرة الأرضية"، وإلى الفرنسية بـ "Mondialisation" المشتقة من "Monde" وتعني "العالم."

٤.في المعاجم الحديثة: تُعرف العولمة على أنها عملية تعميم شيء ما ليصبح عالمياً، أو تعزيز الروابط والاتصالات بين مجتمعات وأسواق متنوعة.

ثانيا: مفهوم العولمة اللغوية

يتجاوز المصطلح التعريف التقليدي ليشمل "عولمة اللغة" ذاتها، وهذا المفهوم يدل على:

١.هيمنة لغات معينة: انتشار لغات محددة مثل الإنجليزية لتصبح وسيلة التواصل العالمية الرئيسية في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا.

٢.التأثير الثقافي: انتقال الأفكار والمصطلحات والأنماط الثقافية عبر الحدود، مما يؤدي إلى تلاشي الخصوصيات اللغوية المحلية.

٣.إلغاء الحواجز: تحويل العالم إلى "قرية صغيرة" تزيح المسافات بين الشعوب بفضل سهولة تبادل المعلومات.

الفرع الثاني: مفهوم العولمة في الاصطلاح

من المهم أن نوضح أن وضع تعريف شامل للعولمة يمثل تحديًا، لأن الفهم يختلف من شخص لآخر، فعلى سبيل المثال، يراها الاقتصاديون بزاوية معينة، بينما قد تكون النظرة مختلفة لدى السياسيين وعلماء الاجتماع والمختصين في القضايا الثقافية، من هنا، سأسلط الضوء في هذا الفصل على أبرز التعريفات المتعلقة بمفهوم العولمة وما يميزه.

بحسب بعض المختصين ، فإن العولمة نابعة من مفهومي العالم والعالمية، وهذا يقودنا إلى الفكرة الشاملة للعولمة، ويعرفها اصطلاحياً بأنها مرحلة من مراحل الفكر الإنساني المعاصر التي ابتدأت بالحداثة ثم ما بعد الحداثة وصولًا إلى العولمة، حيث نعيش الآن مرحلة الأمركة تليها مرحلة الكوكبية، قبل الدخول في مرحلة الكونية. (٢)

يصفها البعض بأنها حركة متزايدة تجعل العالم بمثابة مجتمع كبير خالٍ من الحدود، في حين يعتبرها آخرون كثافة في العلاقات الاجتماعية على مستوى العالم، حيث ترتبط الأحداث المحلية في نمط يشبه كأنها تجري في مجتمع موحد وبالتالي، يمكن اعتبار العولمة نظاماً معقداً يمتد عبر عدة أبعاد: السياسية، الاقتصادية، الثقافية والعسكرية، حيث ينتقل هذا النظام من سياقات حضارية معينة إلى أخرى، وغالبًا ما تحدث هذه الحركة في دول العالم الثالث، حيث تتبنى الدول المستعمرة نفس نهج المستعمرين. (٣)

يعتبر الباحثين أن مصطلح العولمة يُستخدم بشكل أساسي لوصف جميع العمليات التي تشير إلى غياب الحدود في العلاقات الاجتماعية، مما يجعل الحياة تتدفق كما لو كانت تسير في مكان واحد، مما يعزز من تفاعل وتنظيم العلاقات الاجتماعية في إطار وحدة كوكب الأرض. (٤)

ووفقًا لصندوق النقد الدولي، يمكن اعتبار العولمة عملية دائمة من التعاون الاقتصادي بين الدول كافة، حيث تزداد العمليات التجارية وتتنوع عبر الحدود، مع تدفقات سريعة لرؤوس الأموال والتكنولوجيا على مستوى عالمي. (٥)

على الرغم من أن بعض التعريفات تُركز على الجانب الاقتصادي، إلا أن الانطباع العام عن العولمة قد أصبح يعكس ظاهرة تتداخل فيها ميادين الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الاجتماع

والسلوك، مما يؤدي إلى انتماءات تتجاوز الحدود السياسية وتحدث تحولات على مستوى حياة البشر في جميع أنحاء المعمورة، بغض النظر عن مواقعهم.(٦)

تظهر نتيجة هذه التحولات قضايا عالمية، مثل ملكية الموارد العامة مثل البحار، الفضاء والقارة القطبية الجنوبية، بالإضافة إلى مواضيع متعلقة بحماية البيئة، التهجير، الفقر والجريمة المنظمة، كما تُطرح تساؤلات عالمية حول دور الدول في ظل هذه المتغيرات، وواجب المجتمعات المحلية في بلدانهم، ودور المنظمات الدولية التي ظهرت في إطار العولمة، خاصة في الغرب، إلى جانب دور الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها.(٧)

تعرف العولمة ايضا بانها تمثل تداخلًا ملحوظًا بين مجالات الاقتصاد، الاجتماع، السياسة، الثقافة والسلوك، مع إغفال كبير للحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماءات الوطنية. (٨)

يعرف مفهوم العولمة، بانه فهمًا شاملًا لهذه الظاهرة يتطلب مراعاة ثلاث عمليات رئيسية: العملية الأولى تركز على توسيع إمكانية الوصول إلى المعلومات على نطاق واسع، والثانية تتعلق بتحطيم الحواجز بين البلدان، في حين تتناول الثالثة زيادة التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات. (٩)

في سياق مختلف، يعرف الاقتصاديين المصريين العولمة حول التحولات التي شهدها النظام الاقتصادي الدولي، ويؤكد أن ذلك النظام لم ينشأ دون سابق وجود، بل هو نتيجة تطور جاء في إطار النموذج السابق. إذ بدأت أولى ملامحه تتجلى في منتصف الستينيات، حينما اتضحت بروز توجهاته أكثر في السبعينيات، لتتسارع بعدها وتيرتها بشكل أكبر في الثمانينيات، حيث انكشفت تفاصيلها في مطلع التسعينيات.(١٠)

كما يصف بعض الباحثين العولمة كظاهرة انتشار نمط الحياة الاستهلاكية الغربية وزيادة الآليات التي تفرضه سياسيًا واقتصاديًا وإعلاميًا وعسكريًا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط المعسكر الشرقي. وبالتالي، يمكن القول إن العولمة تمثل عملية هيمنة وتعميم ترتبط بإجراءات الإلغاء والتعتيم، حيث تتجلى فيها قوة الأقوى مع إقصاء الآخر وتهميش أدواره.(١١)

يمكن تعريف مفهوم العولمة انه مستمد من الكلمة الفرنسية "Mondialisation"، التي تعني تحويل شيء إلى عالمي، مما يفيد بنقله من حدود ضيقة إلى فضاء مفتوح بعيد عن أي نوع من المراقبة.

هنا، يشير الوجود الفعلي للحدود إلى الدولة القومية، التي تتسم بحدود جغرافية وقوانين صارمة تنظم حركة الجمارك، مما يسمح بتداول السلع والمنتجات. إضافة إلى ذلك، تسعى تلك الدول

لحماية ما تخبئه من أي تحديد خارجي في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة، بينما يعكس المصطلح "غير المقيد" رؤية للعالم، أي كوكب الأرض. (١٢)

بالتالي، تعني العولمة في جوهرها إلغاء حدود الدولة القومية في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية، مع ترك هذه الساحات تدور حول العالم دون قيود، مما يثير تساؤلات بشأن مصير الدولة القومية في عصر تهيمن فيه العولمة بهذا المعنى. كما أن المصطلح الفرنسي يعد ترجمة للمصطلح الإنجليزي "Globalization" الذي ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، مشيرًا إلى فكرة توسيع نطاق شيء ليشمل الجميع. (١٣)

ومن هذه الزوايا، يمكننا أن نستنتج أنه إذا صدرت دعوة للعولمة من جانب دولة أو مجموعة معينة، فإن ذلك يعني أن نمطًا خاصًا يكتسب اعتمادية عالمية.

لهذا، من المهم التنبيه إلى أن ذلك مرتبط بمحاولات توسيع النموذج الأمريكي ليشمل كافة أنحاء العالم. فالعولمة تمثل أكثر من مجرد نظام اقتصادي، بل هي أيديولوجية تعكس هذا النظام وتدعمه. (١٤)

عند النظر إلى التعريفات المختلفة، نجد أن بعض الأطراف تعتبر العولمة مرحلة تاريخية، بينما يراها آخرون كظواهر اقتصادية، وآخرون يرون أنها تعكس هيمنة القيم الأمريكية، في حين يتصورها البعض ثورة في مجالي التكنولوجيا والمجتمع، الأستاذ ياسين يشير إلى أن كل هذه التعريفات تشكل معًا العناصر الأساسية لفهم شامل للعولمة، حيث تمثل فترة تاريخية وتعتبر ظاهرة اقتصادية، وأخيرًا، تمثل ثورة تكنولوجية واجتماعية أيضًا. (١٥)

من خلال التعريفات المذكورة وما إلى ذلك، يتضح وجود خلط بين العولمة والعالمية، مما يجعل من الضروري توضيح الفروق بينهما، تعني "العالمية" الاعتراف بالأدوار، حيث يتطلب ذلك تواصلًا بين الدول مع الحفاظ على خصوصيات كل منها، هذا التوجه الإنساني يركز على التفاعل والتعاون بين حضارات الأمم المختلفة، مما يتيح للعالم أن يصبح منتدى يضم الثقافات ويحتوي على مجموعة واسعة من القيم الإنسانية المشتركة، كما تشير إلى السعي لرفع الخصوصية إلى مستوى عالمي، مما يعني الانفتاح على العولمة، في النهاية، يُعتبر هذا الطموح مشروعًا يعتمد على التبادل والتفاعل. لوصف شيء ما بأنه "عالمي"، يجب أن تتناسب طبيعته ونتائجه مع جميع البشر، وبالتالي لا تفرض نفسها كبديل لكنها تمنح الآخرين حرية الاختيار، على النقيض من ذلك، تعبر العولمة عن فعل يسعى إلى اختراق الثقافات ويعتدي على الخصوصية، حيث تؤكد على حرمان الآخر من حقه في الحفاظ على هويته الثقافية

والاجتماعية. وهذا ما يجعلها أداة بيد القوى الكبرى لتعزيز سيطرتها على الدول الضعيفة وطمس هويتها.(١٦)

يمكننا تعريف العولمة بأنها العملية التي تؤدي إلى تخطي الأنظمة القانونية الحدود القومية للدول، مما يساعد في إنشاء نظام قانوني عالمي يمتاز بالترابط أو التشابه في مواجهة التنوع القانوني التقليدي.

المطلب الثاني

مزايا العولمة وعيوبها

مهما بلغت درجة تقدم ظاهرة العولمة، يظل من المؤكد أن مسارها لا يسير بشكل متساوٍ أو متوازن، تحمل العولمة في ثناياها فرص استثمارية واعدة وكسب للمعرفة، إلا أنها أيضاً تشكل مخاطر سياسية وتطويرية وثقافية تفوق تلك الفرص بشكل كبير، إن الفرص والمخاطر يمثلان عنصرين أساسيين في حراك العولمة، ويمكن اعتبارها تطوراً تاريخياً هاما في مسيرة البشرية، بعض الدول ترى في العولمة تحدياً يتضمن عيوباً، بينما يعتبرها آخرون فرصة للإنجاب والنمو، من الطبيعي أن يرحب البعض بالعولمة بحماسة، بينما يشعر آخرون بالقلق والانكماش حيال أثرها. سنقوم هنا بتسليط الضوء على بعض الإيجابيات والسلبيات المرتبطة بالعولمة.(١٧)

الفرع الاول: إن إيجابيات العولمة تظهر في مجموعة من الفوائد المرتبطة بها، ومنها:

اولا: زيادة التعاون الدولي لتعزيز التكامل بين الدول، ومعالجة التحديات التي تواجهها، خاصة الدول النامية، حيث تتلقى الدعم المالي والفني الضروري من الأسواق العالمية نظراً لعجز الإمكانيات المحلية، كما تتيح العولمة للدول المتقدمة فتح أسواق جديدة تساهم في جذب الاستثمارات ودعم برامجها.(١٨)

ثانيا: تنشيط آليات السوق بالتوازي مع الديمقراطية بدلاً من الأنظمة الاستبدادية، واستثمار الثورة التكنولوجية والانطلاقة الكبيرة في مجال المعلومات والاتصالات لتعزيز القدرة التنافسية.

ثالثا: ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل العالمي، حيث تبرز بوضوح في تصنيع المنتجات الصناعية الكبرى، فلن تتمكن أي دولة بمفردها من إنتاج منتج معين، بل تتدخل عدة دول في عملية التصنيع، بحيث تختص كل دولة بجزء معين من الإنتاج.(١٩)

رابعا: إجبار الدول على تبني الفكر الديمقراطي وتداول السلطة، مما يتيح توزيع السلطة داخل مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، بحيث لا تقتصر على جهة واحدة، ويتضمن ذلك تعزيز مجال حرية التعبير ومبادئ المواطنة، وتمكين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني للعمل بالتوازي مع السلطات التنفيذية.(٢٠)

الفرع الثاني: تشمل عيوب العولمة بعض الجوانب السلبية المرتبطة بها كما يلي:

اولا: تقسيم العالم إلى فئتين ضمن سياق العولمة: فئة تمتلك القوة والموارد بعيداً عن مفاهيم العدالة الاجتماعية، وأخرى تفتقر إلى العناصر الأساسية، مما يجعلها تحت وطأة الفئة الأولى، هذا الانقسام يؤدي إلى ظهور نوعين من العولمة، واحدة مخصصة للأغنياء وأخرى للفقراء، مما يحقق نظرية النظام العالمي الجديد التي وُضعت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تدعو إلى أن يكون الحكم بيد الأمم القادرة على الاكتفاء، وتحذر من منح الحكم للأمم الضعيفة التي تشكل تهديداً دائماً، هذا الانقسام الناتج عن العولمة بين الدول أدى إلى تآكل القانون، حيث ظهرت شرعيتان مختلفتان واحدة للأقوياء وأخرى للضعفاء.(٢١)

ثانيا: انخفاض السيادة الوطنية أو القومية للدول في عصر العولمة، حيث تسعى الحكومات لتنظيم شؤونها وفقاً لما تفرضه المنظمات العالمية، مما يؤدي إلى تآكل في سلطة الدولة وانخفاض في شرعيتها. أحد العوامل التي تدفع الحكومات نحو هذا التوجه هو البحث عن ثقة الأسواق العالمية، إلا أن تكلفة هذا التحول كانت مرتفعة بشكل كبير، حيث تسبب في تراجع السلطة الحكومية في مجالات اجتماعية وثقافية وإنسانية وبيئية. مع التقدم نحو العولمة، يتقلص دور الدولة، مما يؤثر على القدرة على صياغة السياسات الاقتصادية الوطنية، وتحديد نسب الاستثمار والنمو الاقتصادي، وأيضاً معدلات التشغيل أو البطالة، ومستويات الدخل والرفاهية، وحركة أسواق المال وأسعار صرف العملات الوطنية.(٢٢)

ثالثا: تُعتبر ظاهرة الفقر نتيجة طبيعية لتوسع الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، لقد نشأت العولمة من عنصر المنافسة، الذي لا يمكن أن يتواجد إلا بين الأقران المتساوين، تسعى العولمة إلى إنشاء نظام اقتصادي عالمي يعتمد على المنافسة الحرة في مجالات الإنتاج والتسويق والتجارة الدولية، مما يساهم في تقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، تؤدي هذه الحالة أيضًا إلى ضعف المؤسسات الإنتاجية في الدول النامية وزيادة الضغوط الاقتصادية عليها، الأساس الاقتصادي الذي يقوم عليه مفهوم العولمة يعتمد على مبدأ إنتاج أكبر كمية من السلع بأقل جهد، مما يسهم في تراجع فرص العمل وزيادة مستويات البطالة، ويبرز خطر الأزمات السياسية.(٢٣)

رابعا: تمحو العولمة الهوية الثقافية والفكرية الوطنية للدول، مما يستبدلها بهوية عالمية. لا تقتصر العولمة على فرض ثقافة معينة فقط، بل تسعى إلى إلغاء الثقافات بصورة عامة. الثقافة التي تريد فرضها تتسم بعداء تجاه أي تميز، تسعى ثقافة العولمة إلى جعل العالم يتبنى المعايير الغربية المادية كأسس للتقدم والقيم الاجتماعية والأخلاقية، وحسب ذلك، يجب أن يتلاشى كل ما

هو مختلف، الأمر لا يتعلق فقط باندثار الخصوصية القومية، بل يمتد إلى فكرة الخصوصية ككل، وتاريخ محدد، بل وحتى مفهوم التاريخ نفسه.

خامسا: المسألة تتجاوز هوية واحدة لتغطي كل الهويات، وتنتقل من نظام قيم إلى مفهوم القيمة، لتصل إلى فكرة الإنسانية بصورة عامة، لقد ساهم التطور في تكنولوجيا الاتصال في تعزيز السيطرة على الإدراك وتسطح الوعي، مما أدى إلى انتشار الثقافة الغربية وثقافة الاستهلاك، هما عنصران أساسيان في نشوء العولمة الاقتصادية.

سادسا: تركز ثقافة العولمة على تعزيز أنماط الاستهلاك لدى مختلف الفئات، وخاصة في الدول النامية، من أجل الحفاظ على قدرة النظام الرأسمالي على تطوير نفسه وتوزيع منتجاته وضمان استقرار أوضاعه.

سابعا: تتجلى المخاطر السياسية للعولمة في سعيها لإفراغ الهوية الجماعية من محتواها، مما يدفع نحو الانقسام والتغنية، ويعزل الأفراد عن مفهوم الوطن والأمة والدولة، وهذا يؤدي إلى غمرهم في دوامة الحروب الأهلية بسبب تضعف السلطة السياسية وإعادة تفعيل هياكل الانتماء التي تسبق مفهوم الأمة والدولة.(٢٤)

المبحث الثاني

اثر العولمة في صياغة الدساتير العراقية والمصرية

المطلب الأول

اثر العولمة في صياغة الدساتير العراقية

الفرع الأول: تأثير العولمة على صياغة الدستور في العراق قبل عام ٢٠٠٥

قبل أن يتم إصدار دستور العراق في عام ٢٠٠٥، تم التعاقب على وضع عدة دساتير في فترة سابقة، كانت تلك الدساتير منحوتة من واقع الظروف التي مر بها العراق، حيث صدر أول دستور من حيث الهيكلية التنظيمية عام ١٩٢٥ أثناء فترة الاحتلال البريطاني، بينما كان آخرها دستور عام ١٩٧٠، الذي استمر حتى سقوط العراق في عام ٢٠٠٣ نتيجة الاحتلال الأمريكي.(٢٥)

أولاً: دستور عام ١٩٢٥

ظهر الدستور العراقي الأول في عام ١٩٢٥ بعدما تم تشكيل العراق كدولة موحدة، نتيجة انهيار الإمبراطورية العثمانية، وقد تمت إدارة البلاد تحت الانتداب البريطاني، إذ تولت الأسرة الهاشمية المتحدرة من الحجاز عرش المملكة الجديدة.(٢٦)

في الحقيقة، كان التأثير الذي تركته العولمة على دستور العراق في عام ١٩٢٥ محدوداً، حيث لم يكن مشابهًا للتأثيرات المعاصرة للعولمة، بل كان أكثر ارتباطاً بتأثير الاستعمار والانتداب الغربي على القوانين والسياسات العراقية في تلك الفترة، صدر الدستور أثناء الانتداب البريطاني مباشرة عقب معاهدة ١٩٢٢ التي فرضت على العراق القبول بالمشورة والدعم البريطاني، وكان يحتوي على نصوص واضحة تتعلق بالمصالح البريطانية وتوسيع نطاق صلاحيات الملك. عزز هذا الوضع التدخل الغربي في صياغة الدستور بشكل ملحوظ مقارنة برغبات الشعب العراقي أو مشاركته، وبالتالي، جاء الدستور كنتيجة لتدخل البريطانيين وتحاورهم مع السلطة العراقية، حيث تم تشكيله بطريقة تحفظ التوازن بين المصالح البريطانية وتأسيس نظام ملكي برلماني، لكنه في الحقيقة حصر السلطة الفعلية في يد الحكومة التنفيذية التي كانت تخضع للسيطرة البريطانية، لذا، يمكن القول إن تأثير العولمة بالمفهوم الحديث كان ضعيفاً، بينما كان الأثر الكبير للنفوذ الاستعماري المباشر، لم تبدأ كل المفاهيم القانونية والثقافية للعولمة في التأثير إلا بعد عقود عندما انفتح العالم وظهرت معايير ومنظمات دولية جديدة.(٢٧)

وعليه، فقد كانت مرحلة الصياغة واضحة التأثر بتأثيرات وضغوط المملكة المتحدة، حيث نصت معاهدة عام ١٩٢٢ على ضرورة أن يقوم العراق بوضع دستور أساسي خلال فترة ثلاث سنوات من بدء الانتداب، وقد اشتملت الشروط على ضرورة أن تكون مواد الدستور متوافقة مع المصالح البريطانية، فضلاً عن التزام العراق بعرضه على عصبة الأمم من أجل المصادقة، ورغم تشكيل لجنة عراقية مؤلفة من عدد من الوزراء والخبراء القانونيين لمراجعة المشروع النهائي، إلا أن المبادئ الأساسية للدستور كانت لا تزال تتماشى مع إرادة الانتداب البريطاني وتراعي نفوذ الملك والسلطة التنفيذية في الدولة الجديدة.(٢٨)

بينما نص دستور عام ١٩٢٥ على بعض الحقوق والحريات، وأكد على النظام الملكي الدستوري ومبادئ فصل السلطات، إلا أن التمثيل الشعبي كان قائماً على محدودية واضحة، كما اتسمت السلطة بطابع مركزي، واستمر تدخل بريطانيا في الشؤون القانونية والسياسية العراقية خلال تلك الفترة، مما جعل هذا الدستور وسيلة لضبط الحياة السياسية وفقاً لمصالح الدولة المنتدبة بدلاً من كونه حامياً كاملاً لحقوق المواطنين وحرية المؤسسات.(٢٩)

ثانياً: دستور عام ١٩٥٨

وُلد دستور عام ١٩٥٨ في ظروف مشابهة لما صاحب الدستور الأول من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بعد أن دخل العراق في مرحلته الثانية، وهي مرحلة الجمهورية، إثر انقلاب عسكري، وبالتالي، أُعد هذا الدستور في ظل أجواء سياسية مضطربة وخوفاً من فقدان

السلطة، وكان ذلك واضحاً في صياغة الدستور، إذ أضحت السلطة التنفيذية تتداخل بشكل ملحوظ مع السلطتين التشريعية والقضائية.(٣٠)

وأشار الدستور كذلك إلى أن لكل من الرجال والنساء الحق في المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما في ذلك حق التصويت والترشيح والانتخاب، وعلى هذا الأساس، لم يعد الترشيح مقتصراً على السلطة الملكية فقط، بل أصبح متاحاً لكل مواطن، رجالاً ونساء، وهو تخصيص لصالح الدستور بتأكيده حقوق المرأة في الحياة السياسية، ولا شك أن هذا التوجه تأثر بما تناولته دساتير أخرى والمعاهدات التي أكدت على حقوق المرأة.(٣١)

ويرى البعض أن دستور عام ١٩٥٨ لم يحقق الفصل بين السلطات الثلاث، بل إن السلطة التنفيذية استحوذت على صلاحيات السلطة التشريعية، وأشيد بأن هذا الدستور لم يكن من فئة الدساتير، إذ افتقر إلى أهم البنى الدستورية، وأصبح وثيقة عمل أو إرشادات صادرة عن مجلس السيادة أو زعماء الثورة.(٣٢)

لقد تبين أن دستور عام ١٩٢٥ تأثر بشكل كبير بالمعاهدة التي أُبرمت بين بريطانيا والعراق، وقد استمر هذا التأثير في دستور عام ١٩٥٨، على الرغم من وجود العديد من الثغرات في هذا الدستور، كما ذكرنا سابقاً، حيث نصت المادة ٢٨ على أن القوانين المعمول بها قبل ١٤-٧-١٩٥٨ ستظل سارية، مع جواز تعديلها أو إلغائها وفقاً لما يحدده هذا الدستور، مما يعني أن قانون نشر القوانين رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٦ يستمر سريانه تحت هذا الإطار الدستوري، وكذلك جميع الدساتير المؤقتة حتى عام ١٩٧٠. (٣٣)

في الواقع، تم إصدار دستور العراق لعام ١٩٥٨ قبل بدء موجة العولمة الحديثة وانتشارها بشكل فعلي، ولذلك كان تأثير العولمة عليه ضئيلاً أو معدوماً تقريباً عند صدوره. فقد كان التركيز في ذلك الوقت على مبادئ السيادة الوطنية والاستقلال من السيطرة الأجنبية، واستهداف تحقيق العدالة الاجتماعية، وبناءً عليه، فإن تأثير العولمة على دستور ١٩٥٨ كان شبه غائب عند نشأته، إذ لم تكن هناك قضايا عولمة ملحّة أو قوة ضاغطة في ذلك الزمن، بينما بدأت التحولات الحقيقية المتعلقة بالعولمة تظهر لاحقاً في الدساتير التي أُصدرت بعد ١٩٩١.(٣٤)

ثالثًا: الدستور العراقي لعام ١٩٦٤

ومن الملاحظ أن هذا الدستور تأثر بشكل كبير بالدستور المصري، حيث كانت هناك ٧٣ مادة مشابهة من أصل ١٦٠، كان الهدف هو تسهيل تحقيق الاتحاد بين مصر والعراق، وقد منح هذا الدستور رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة للغاية تكاد تكون مطلقة.(٣٥)

كما يتضح أيضاً أن تأثير العولمة على صياغة هذا الدستور كان شبه معدوم، إذ كان نصه يعكس أفكار وأيديولوجيات وسلوكيات من يمسكون بالسلطة من حزب البعث، بالإضافة إلى توجهات القومي والإسلامي للرئيس عبد السلام عارف، لذا، كان للاتجاهات السياسية والفكرية لأصحاب السلطة أثر واضح في صياغة النصوص الدستورية السابقة، يظهر ذلك بوضوح في دستور عام ١٩٦٤، إذ جاء فيه أن الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية اشتراكية تستند إلى التقاليد العربية وروح الإسلام، واعتبر الشعب العراقي جزءاً من الأمة العربية، مع التركيز على هدف الوحدة العربية الشاملة، والتزام الحكومة بالعمل لتحقيقها في أقرب وقت ممكن، بدءاً بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، ومن خلال تحليل هذه المادة، يتضح أن التوجه الأساسي للدستور كان الإيمان بفكرة الوحدة العربية. (٣٦)

اهتم المسؤولون بتنفيذ الحكم من خلال تحديد الاتجاه، وكانت الخطوة الأولى في ذلك هي دمج العراق مع كل من سوريا ومصر، يتجلى ذلك من توجهات رئيس الجمهورية القومية التي تلتقي مع رؤية الرئيس المصري عبد الناصر القومية العربية، وكذلك التصورات الوحدوية الإسلامية والعروبية، وقد تأثر بها رغم عدم انتمائه لحزب البعث، مما يفسر اعتماد الدستور على الهوية العربية، وهذا تأثر بشكل واضح على سلوك عبد السلام عارف وسياساته التي انطلقت من الاعتماد على القوى القومية المؤيدة للناصرية لدعم النظام. وعلاوة على ذلك، كانت المجموعة من الضباط تنتمي لفئة معينة وكان لديهم ميول قومية وطائفية.(٣٧)

رابعاً: دستور ١٩٧٠

على الرغم من أن هذا الدستور يمثل مرحلة متقدمة بنحو ما مقارنة بدستور ١٩٦٨، إلا أن التجربة في كتابة دستور مؤقت قد تكررت، إذ احتوى على مواد دستورية تهدف إلى تثبيت سلطة الحزب الواحد ورئاسة الدولة التي صارت مقتصرة على شخص واحد من عائلة محددة بأسلوب ديكتاتوري، مما أدى إلى طابع شخصني للدولة والسلطة والنظام.(٣٨)

أثناء تلك الفترة، كان المشرع الدستوري يميل إلى تكريس مبدأ تركيز السلطة في يد هيئة واحدة، هي مجلس قيادة الثورة، الذي اعتبر الهيئة العليا للدولة، وقد منح هذا المجلس صلاحيات واسعة جداً، تخطت الحدود التقليدية للسلطات الدستورية، لتشمل جميع جوانب الدولة السياسية والتشريعية والتنفيذية، بل والجوانب الاقتصادية والاجتماعية كذلك لذلك، أصبح مجلس قيادة الثورة هو الجهة العليا المسؤولة عن جميع شؤون الدولة، مما أثر بشكل مباشر على طبيعة النظام السياسي وآلية إدارة الدولة، وساهم في إضعاف مبدأ الفصل بين السلطات وتعزيز الطابع المركزي للحكم.

في ظل تأثير العولمة، لوحظ أن هذا التأثير قد تعدى على سيادة الدولة، حيث أظهرت التحولات المرتبطة بالعولمة في القرن الحادي والعشرين آثاراً على ممارسة الدولة لسيادتها على إقليمها.(٣٩)

ومن الإيجابيات الناتجة عن العولمة هو تعزيز التعاون والتعايش بين الحضارات من خلال تشجيع الحوار المشترك بين الأديان والثقافات، فضلاً عن تحقيق حرية وديمقراطية اجتماعية وتخفيف التجزئة الاقتصادية، ونتيجةً لذلك، اعترف دستور ١٩٧٠ رسميًا بالتعددية القومية في العراق، حيث تم الاعتراف بالشعب الكردي بجانب العرب، مما يعكس تأثير التحركات العالمية المتعلقة بحقوق الأقليات والاعتراف الوطني في الدولة الحديثة، وقد نص هذا الدستور على أن الشعب العراقي يتكون من قوميتين رئيسيتين هما العربية والكردية، كما أقر بحقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة لباقي الأقليات ضمن إطار الوحدة العراقية.(٤٠)

باختصار، كانت العولمة لها تأثير على دستور عام ١٩٧٠، مما دفع العراق إلى محاولة التوفيق بين المطالب القومية والحقوقية المتزايدة مع الوضع السياسي المحلي، متاثراً بضغط إيديولوجي واعتبارات دولية، ومع ذلك لم يمنع هذا من استمرار الانتهاكات الاستبدادية، فالمادة الخامسة من هذا الدستور تعد واحدة من أكثر المواد غرابة، إذ نصت على حقوق الشعب الكردي، لكن هذا الاعتراف أتى بنتائج عكسية على يد حزب البعث، حيث شهدت المناطق الشمالية من العراق تهجير قسري لمئات الآلاف من المواطنين الأكراد وإعادتهم إلى مناطق الوسط والجنوب، بالإضافة إلى ترحيل بعضهم إلى خارج البلاد ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم وحرق مستنداتهم الرسمية.(٤١)

الفرع الثاني: تأثير العولمة على صياغة الدستور في العراق بعد عام ٢٠٠٥

بعد صدور الدستور الدائم لجمهورية العراق في عام ٢٠٠٥، أصبح هذا الدستور الجديد الأول من نوعه بعد فترة طويلة من الاعتماد على دساتير مؤقتة، مما يجعله نقطة تاريخية هامة في عملية التطور الدستوري والسياسي للشعب العراقي هذا الدستور يحمل أهمية بارزة، خاصة في السياق الانتقالي الذي مر به العراق، إذ جاء في مرحلة دقيقة تلت التحولات السياسية الكبرى التي عاشها البلد.(٤٢)

يعتبر هذا الدستور أول وثيقة قانونية معتمدة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، مما منح صياغته بعداً حاسماً في جهود إعادة بناء الدولة بشكل يتماشى مع أسس جديدة، إذ إن تأسيس الدولة الحديثة يتطلب في جوهره وضع دستور ينظم شكل الحكم، ويحدد طبيعة النظام

السياسي، ويصون الحقوق والحريات، وينظم العلاقات بين السلطات بما يتماشى مع تطلعات العراقيين نحو الأمن، والديمقراطية، وإقامة دولة قائمة على القانون.(٤٣)

تأثر دستور عام ٢٠٠٥ في العراق بشكل عميق بالعولمة والضغوط الدولية، خاصة من الولايات المتحدة، التي ساهمت في تسريع عملية صياغته في زمن قصير، حيث فرضت توازنات بين الهوية الطائفية والدينية ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تشجعها قيم العولمة، وأكد ذلك قرار مجلس الأمن رقم ١٥١١ الذي أشار إلى أن ممارسة سلطة التحالف المؤقتة لسلطاتها ومسؤولياتها ستنتهي بمجرد ولادة حكومة نيابية منبثقة من الشعب العراقي ومعترف بها دوليًا. وبهذا الصدد، تُسطر الخطوات الواردة في الفقرات أربعة وخمسة وستة وسبعة وعشرة من القرار، والتي تضمنت إعداد جدول زمني ووضع برنامج لصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات ديمقراطية تتماشى مع ذلك الدستور. (٤٤)

يعتقد البعض أن تجربة العراق كانت فريدة من نوعها، حيث لم تمتلك أية دولة عربية تجربة مشابهة فيما يخص دستوريتها، عند إقرار الدستور الجديد، فإن معظم الدساتير الأخرى صيغت في ظل أنظمة تسلطية كانت متفردة بذاتها، بينما كانت الحالة العراقية مختلفة، حيث تم التعبير عن الدستور بعد انهيار النظام السابق وقبل استقرار نظام جديد، مما جعل الدستور نتاج هذا النظام وليس العكس كما هو الحال في دول المنطقة العربية الأخرى. (٤٥)

يجب أن تكون نصوص الوثيقة الدستورية واضحة في معانيها، بحيث لا تحتمل التأويل. من الضروري أيضاً أن تشمل تنظيمًا شاملاً لكل القواعد العامة المتعلقة بنظام الحكم وحقوق الأفراد وحرياتهم، بالإضافة إلى الأحكام العامة والانتقالية. (٤٦)

من المهم التنويه إلى أن دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ تم إنشاؤه في ظروف غير اعتيادية، حيث لم يتم الالتزام بمعايير الصياغة الدقيقة، مما أدى إلى ظهور نقص وغموض وتناقضات في بعض بنوده. (٤٧)

تجدر الإشارة إلى أن كتابة الدساتير خلال الأوقات الانتقالية تواجه تحديات كبيرة وصعوبات تفوق تلك التي تصاحب إعداد الدساتير في الظروف العادية أو المستقرة، فكثيرًا ما يكون المشهد السياسي في هذه الفترات غير مستقر، حيث يغيب الوضوح في الرؤى وأفكار متعددة تنشأ، مما يخلق حالة من التردد وعدم اليقين في اتخاذ القرارات الدستورية، هذا بالإضافة إلى وجود مخاوف مستمرة من أن التوافقات أو التسويات السياسية التي تنبع من مصالح الجهات المختلفة قد تؤثر على قوة الدستور، بل وقد تؤدي إلى تجاوز أو إلغاء بعض القواعد الأساسية التي يجب مراعاتها.(٤٨)

لذا، يمكن التأكيد أن الدساتير التي تُصدر أثناء الفترات الانتقالية غالبًا ما تعاني من مظاهر نقص أو قصور، إذ إنها نتاج لتوافقات سياسية عابرة أكثر من كونها تأسست نتيجة لدراسة شاملة وموضوعية لاحتياجات الدولة والمجتمع. وهذا يعزز أهمية مراعاة الاستقرار السياسي والحوار المجتمعي الشامل خلال إعداد الدساتير الانتقالية لضمان فعاليتها واستدامتها على المدى الطويل. (٤٩)

يؤثر كذلك وجود العولمة بشكل كبير على صياغة دستور العراق لعام ٢٠٠٥، خصوصاً من خلال النفوذ الدولي القوي، خاصة الأمريكي والبريطاني، وقد كتب الدستور بسرعة كبيرة تحت ضغوط من الاحتلال الأمريكي الذي كان يرغب في إنهاء المرحلة الانتقالية سريعًا وإظهار نجاح مشروعه الديمقراطي، بالرغم من وجود اعتراضات قوية من فئات عراقية مختلفة مثل الأكراد والشيعة العلمانيين وبعض السنة، تساهم هذه الضغوط في إدراج مواد تعكس نموذجًا غربيًا مفروضًا جزئيًا بدلًا من توافق محلي حقيقي.(٥٠)

في نهاية المطاف، وُلد دستور العراق لعام ٢٠٠٥ في ظروف تاريخية وسياسية معقدة للغاية، مما جعله يواجه العديد من الأزمات والتحديات منذ بدايته.

أثرت الظروف الزمنية بشكل كبير، حيث منح القانون مدة لا تزيد عن سنة واحدة لإقرار الدستور، وهو زمن ضئيل للغاية بالنظر إلى حجم وتعقيد المسائل المطروحة. من الصعب تصوّر إمكانية إعداد دستور شامل وعادل في فترة قصيرة كهذه، حتى إذا توفرت مجموعة من الخبراء المؤهلين والمتخصصين، وعندما نأخذ بعين الاعتبار أن العراق يعتبر واحداً من أكثر الدول تعقيداً من حيث التكوينات الدينية والمذهبية، بالإضافة إلى تنوع القوميات والعرقيات، وتوزيع السكان في مناطق مختلفة بناءً على الانتماءات المذهبية والدينية، يصبح حجم التحدي أكثر وضوحاً.(٥١)

هذا الوضع يعبر عن التحديات الجسيمة التي واجهها المشرع العراقي في سعيه لإنشاء دستور شامل يلبي تطلعات جميع الأطراف، مع ضمان العدالة السياسية وحقوق دستورية متساوية للمواطنين، خاصة في ظل اختلاف المصالح والصراعات التاريخية، لم يكن إعداد الدستور في هذه الأجواء مجرد إجراء قانوني، بل كان تجربة سياسية معقدة تتطلب توازناً ومرونة كبيرة، مع الأخذ في الاعتبار حساسية جميع المكونات العراقية، لضمان استقرار الدولة ووحدتها الوطنية على المدى البعيد. (٥٢)

المطلب الثاني

اثر العولمة في صياغة الدساتير المصرية

الفرع الأول: تأثير العولمة على صياغة الدستور في مصر قبل عام ٢٠١٤

أسفرت العولمة الاقتصادية وتطور وسائل الاتصال وزيادة الترابط السياسي والاجتماعي والثقافي بين الدول عن زيادة نشاط المنظمات الدولية منذ انطلاقها في عام ١٩٤٥، مما ساهم في تغيير ملامح المجتمع الدولي، وكانت لذلك تأثيرات على بناء الاتحاد الأوروبي، وقد انعكس هذا الأمر على دساتير الدول الأعضاء، حيث أدرجت الأخيرة نصوصًا تتعلق بتنازلها عن بعض حقوق السيادة لصالح منظمات دولية، وهو ما يتضح في دساتير عدة دول أوروبية.(٥٣)

على الرغم من ذلك، كان تأثير العولمة في صياغة الدساتير المصرية قبل عام ٢٠١٤ محدودًا، لكنها منذ النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت عاملاً مؤثرًا في إعادة صياغة الهياكل القانونية والسياسية للدول المختلفة، وكان من نتائجها أن بدا تأثير العولمة جليًا على كيفية وضع الدساتير الوطنية، لقد ساهم الترابط الدولي وانتشار القيم القانونية الدولية ونمو دور المنظمات الإقليمية والدولية بشكل واضح في دفع الدول لتبني مبادئ ومعايير عالمية، مما أدى إلى تغير تدريجي في فهم الدستور كوثيقة تعبر عن السيادة.(٥٤)

في هذا السياق، لم تكن الدساتير المصرية قبل عام ٢٠١٤ في معزل عن تأثيرات العولمة، رغم أن تلك التأثيرات كانت غير مباشرة وتدريجية في معظم الأحيان، فقد عكست الدساتير المتعاقبة في مصر، بدءًا من دستور ١٩٢٣ وصولاً إلى دساتير ١٩٥٦، ١٩٥٨، ١٩٦٤، ودستور ١٩٧١ وتعديلاته، أشكالًا مختلفة من الانفتاح على الأفكار الدستورية العالمية، وشمل ذلك تعزيز الحقوق والحريات العامة واستلهام نماذج تنظيم السلطة والفصل بينها، بالإضافة إلى الاعتراف المتزايد بالقواعد والمبادئ الدولية.(٥٥)

اولا: دستور عام ١٩٢٣

ومن المهم ملاحظة أن دستور ١٩٢٣ صاغته لجنة تتكون من ٣٠ عضوًا تم تعيينها من قبل الملك فؤاد، آملاً في أن يأتي الدستور وفق رغباته دون ضمان للسيادة الشعبية بحيث يتمكن من السيطرة على الثورة، إلا أن الرقابة الشعبية القوية على أعمال اللجنة حالت دون ذلك، وهو درس مهم فيما يخص صياغة الدستور المصري بعد ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث لم يكن هناك أي ضمان لسلامة النص الدستوري بغض النظر عن كيفية تشكيل اللجان التأسيسية دون حركة سياسية ومجتمعية نشطة وواعية.(٥٦)

ثانيا: دستور عام ١٩٧١

يعكس دستور ١٩٧١ تحولًا حادًا في هذا الإطار، حيث تميز بنصوص موسعة تتعلق بالحقوق والحريات، وتأثر بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي بدأت تلعب دورًا بارزًا في المشهد القانوني العالمي، خصوصًا مع انضمام مصر إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية الهامة، كما تضمن الدستور إشارة واضحة إلى سيادة القانون واستقلال القضاء، وهي مبادئ مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمعايير الدستورية العالمية في تلك المرحلة.(٥٧)

هناك طريقتان لوضع القواعد الدستورية، الأولى تقتصر على تقديم الأسس العامة وترك التفاصيل للقوانين التي تقع في مرتبة أدنى من الدستور في التسلسل القانوني، وهذا ما تم في صياغة الدستور المصري عام ١٩٧١، حيث تمت الإحالة بشكل كبير إلى القوانين لمعالجة التفاصيل، مع الاكتفاء بصياغة القواعد العامة، أما الثانية، فتعتمد على صياغة المواد الدستورية بشكل يشتمل على كافة التفاصيل وليس مجرد الأسس العامة.(٥٨)

١ – تأثير العولمة في صياغة دستور عام ١٩٧١

بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وبداية فترة حكم السادات، ظل الدستور مجرد وثيقة يصدرها الحاكم الذي يسعى من خلالها إلى تحقيق وضع سياسي يمنحه السيطرة التامة على السلطة ضمن إطار من الشرعية الشكلية وتوجيه الجماعات السياسية، وقد تجلى ذلك في دستور ١٩٧١ الذي أطلقه السادات بحثا عن شرعية جديدة، وتبيّن من التعديلات التي تلت ذلك ابتعاد النخبة الحاكمة عن المبادئ الاشتراكية وسعيها للتقرب من التيارات الإسلامية، تم إعداد دستور ١٩٧١ من قبل لجنة تضم ثمانين فردا عيّنهم مجلس الشعب من ضمن أعضائه وخبراء آخرين، بناء على طلب قدمه أنور السادات كرئيس للجمهورية.(٥٩)

في الواقع، تم إقرار دستور مصر لعام ١٩٧١، المعروف باسم "الدستور الدائم"، في فترة تاريخية تسبق ظهور ظاهرة العولمة وتأثيرها الواسع على مستوى العالم، لذا، لا يمكن الجزم بأن العولمة أثرت بشكل مباشر ومقصود على صياغة نصوص الدستور في عام ١٩٧١، لأن ذروة العولمة الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية بدأت تتبلور في العقود التالية لصياغة هذا الدستور.

من المهم ملاحظة أنه خلال صياغة دستور مصر لعام ١٩٧١، كان تأثير العولمة بارزاً في كيفية التوازن بين السيادة الوطنية والالتزامات الدولية، فقد أكد الدستور على سيادة القانون الوطني كمبدأ أساسي، مثل ما ورد في المادة ١٥١ التي تنص على أن الدولة ملتزمة بالمعاهدات الدولية بعد موافقة السلطة التشريعية عليها، ما لم تتعارض مع أحكام الدستور. ومع ذلك، اعترف أيضًا بأهمية الانخراط في النظام الدولي. لم يكن هذا الاعتراف مجرد إجراء شكلي،

بل كان نتاج ضغط العولمة القانونية الذي برز في السبعينيات، مما دفع الدول إلى ربط تشريعاتها المحلية بالمواثيق الدولية لضمان التكامل العالمي، مثل اتفاقيات حقوق الإنسان والتعاون الاقتصادي.(٦٠)

تشير العولمة هنا إلى فكرة تكامل الدول من خلال قواعد دولية ملزمة، مما يساهم في تقليل العزلة السياسية ويوفر توازناً بين سيادة الدولة (حقها في اتخاذ قراراتها الداخلية) والالتزامات الخارجية التي تتعلق بالمعاهدات التي لا تتعارض مع الدستور، لم يرد مصطلح "العولمة" بشكل صريح في دستور ١٩٧١، إلا أن التفسيرات القضائية اللاحقة، خصوصًا من المحكمة الدستورية العليا، فسرّت هذه النصوص لدعم الالتزام بالقانون الدولي، مما يعكس تطورًا طبيعياً تحت ضغط العوامل العالمية سواء كانت مساعدات اقتصادية أو عزلة دولية، على سبيل المثال، أدى انضمام مصر إلى اتفاقيات دولية في الثمانينيات، مثل العهد الدولي لحقوق الإنسان عام ١٩٨٢، إلى تفسير المادة ١٥١ بمرونة أكبر، حيث أصبحت المعاهدات جزءًا من النظام القانوني الداخلي بشرط عدم تعارضها مع الدستور، مما يعزز السيادة ويفتح المجال للتكامل العالمي.(٦١)

من هنا يمكن رؤية تأثير العولمة على مفهوم المشروعية السياسية والدستورية، من خلال تعزيز انتشار الأفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر التكنولوجيا، مما يخلق تحديات في تحديد الشرعية الدولية ويؤدي إلى تعديلات دستورية لمواكبة هذه التحولات، كما أن المشروعية تستند إلى إرادة الشعب، وتستمر من خلال السلطات التأسيسية أو الفرعية، مع التركيز على آليات الرقابة والمشاركة ضمن الأنظمة الديمقراطية، الفكرة الجوهرية تتمثل في التوازن بين السيادة الوطنية والتأثيرات العالمية، حيث يُنظر إلى الدستور كأداة وضعت بناءً على الإرادة الشعبية بدلاً من الاعتماد على قواعد سابقة.(٦٢)

٢- تأثير العولمة في تعديلات دستور عام ١٩٧١

يمكن القول إن دستور عام ١٩٧١ وُضع قبل حقبة العولمة، لكنه عاش ضمن تأثيراتها، مما جعل التحديات اللاحقة تؤثر على مسيرته في التطبيق والتعديل.

بعد أن تولى أنور السادات حكم مصر، تم طلب وضع مشروع دستور جديد للبلاد، والذي تم إقراره باسم "دستور مصر الدائم" عبر استفتاء شعبي أجري في ١١ سبتمبر ١٩٧١. تعرض هذا الدستور لثلاث تعديلات: الأولى كانت في مايو ١٩٨٠، التي سمحت بتمديد فترة الرئاسة، وتأسيس مجلس الشورى، وجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. الثانية كانت في مايو ٢٠٠٥، والتي نقلت نظام شغل منصب الرئاسة من الاستفتاء إلى الانتخاب، إضافةً إلى شروط الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، بينما كانت المرة الثالثة في مارس ٢٠٠٧، حيث

اهتمت بشكل النظام الاقتصادي للدولة وتخفيف شروط الترشح للرئاسة، بالإضافة إلى قضايا المواطنة وحقوق المواطن.(٦٣)

ومن أبرز التعديلات الأساسية التي أجريت على هذا الدستور كانت في أعوام ١٩٨٠، ٢٠٠٥، و٢٠٠٧، ويمكن تلخيص تأثير العولمة فيها على النحو التالي:

الانتقال نحو التعددية الحزبية

تزايدت الضغوطات الداخلية والخارجية الناتجة عن العولمة الإعلامية والسياسية بهدف تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية، وقد بدأ التحول نحو نظام التعددية الحزبية في فترة حكم السادات، ضمن إطار سياسته المرتكزة على الانفتاح السياسي، يتميز هذا العصر من تاريخ الحركة الحزبية في مصر بكونه مرحلة العودة إلى التعددية، حيث سعى الرئيس إلى الانتقال من سياسة الحزب الواحد إلى سياسة أكثر انفتاحًا ووجود أحزاب متعددة. ففي أغسطس من عام ١٩٧٤، قام بإصدار وثيقة تطوير الاتحاد الاشتراكي، حيث دعا من خلالها إلى مراجعة التنظيم والأهداف. وفي يوليو، عُقد المؤتمر القومي العام الثالث للاتحاد الاشتراكي، الذي أسفر عن رفض التعدد الحزبي واعتناق تنوع الاتجاهات داخل الحزب الواحد، والذي اسُتخدم بعدها مصطلح المنابر، والتي بلغ عددها ٤٠ منبرًا.(٦٤)

كما أطلق قانون تنظيم الأحزاب رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧، الذي فتح المجال أمام تأسيس أحزاب سياسية جديدة مع منح الاتحاد الاشتراكي صلاحيات لمراقبتها، مما ساعد على الانتقال التدريجي من نظام الحزب الواحد إلى نوع من التعددية الحزبية.(٦٥)

وقد عززت تعديلات الدستور في عام ١٩٨٠ هذا التطور من خلال دمج مبدأ التعددية الحزبية بوضوح في النص الدستوري، مما ساهم في إتمام الإطار القانوني لهذا التحول.

ولكي يقوم الحزب بدوره السياسي، يحتاج إلى موارد مالية تمكنه من المنافسة، لذا يعتمد بشكل رئيسي على تبرعات أعضائه ومساهماتهم، بالإضافة إلى الدعم الحكومي وفقًا لدستور ١٩٧١، أما تلقي الأحزاب للتمويل الخارجي تحت أي مسمى، فيُعد خيانة للوطن، حيث يوجد شرط قانوني في التشريعات المرتبطة بتأسيس الأحزاب السياسية يمنع كل حزب سياسي من قبول أي أموال من جهات خارجية، وذلك لمنع تنفيذ أجندات أجنبية داخل البلاد.(٦٦)

انتقلت المادة ٧٦ (الانتخاب الرئاسي) من نظام الاستفتاء بعد ترشيح مجلس الشعب إلى نظام الانتخابات المباشرة، حيث أصبح يتم اختيار رئيس الجمهورية من قِبل الشعب عن طريق التصويت بأغلبية الأصوات، مما أتاح إمكانية ترشيح أكثر من شخص، لا يمكن إنكار أن هذا

التغيير جاء استجابة مباشرة لمطالب الديمقراطية والتنافس السياسي التي عززتها العولمة كقيمة عالمية.(٦٧)

فلا يمكن أن يتم الإصلاح الديمقراطي دون وجود نظام انتخابي سليم، لضمان أن تعكس الانتخابات الإرادة الحرة للمواطنين في اختيار وتغيير حكامهم دوريًا، يتم تحقيق إصلاح النظام الانتخابي من خلال اعتماد نظام جديد للانتخابات ينص عليه الدستور، وهو النظام النسبي المفتوح غير المشروط، الذي يسمح بتشكيل قوائم انتخابية من حزب أو أكثر، ويمكن أن تشمل مجموعة من المستقلين أو ممثلين للأحزاب والمستقلين، يجب أيضًا تشكيل لجنة قضائية غير قابلة للعزل للإشراف على العملية الانتخابية بكافة مراحلها، بدءًا من تقسيم الدوائر الانتخابية وإعداد جداول الناخبين، وصولًا إلى إعلان النتائج والنظر في الطعون، وإعداد جداول انتخابية طبقًا للسجل المدني والرقم القومي كما ينبغي توحيد أنظمة الانتخابات الخاصة بكافة المجالس النيابية، بدءًا من المجالس الشعبية المحلية وصولًا إلى مجلس الشعب ومجلس الشورى، ويجب أن يتم الإدلاء بأصوات الناخبين باستخدام البطاقة الشخصية، مع توقيع الناخب أمام اسمه بإمضائه أو بصمته، مع وضع ضوابط دقيقة للحد من الإنفاق المالي، وتحظر تقديم أو تلقي التبرعات أثناء العملية الانتخابية، وفرض عقوبات صارمة على التزوير أو التلاعب.(٦٨)

إن التعديلات التي أُدخلت في عام ٢٠٠٥ على نظام حسني مبارك والتي حولت نظام اختيار رئيس الجمهورية إلى نظام يسمح بتعدد المرشحين – على الورق على الأقل – جاءت كاستجابة لزيادة الحركات الاحتجاجية في مصر خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى الضغوط التي مارستها الإدارة الأمريكية على نظام مبارك في تلك الفترة من أجل إحداث إصلاحات سياسية.(٦٩)

وعلى الرغم من هذا الانفتاح النسبي، فإن تأثير العولمة على صياغة الدساتير المصرية قبل عام ٢٠١٤ كان محكوماً بمراعاة السيادة الوطنية والأوضاع السياسية الداخلية، في كثير من الأحيان، اقتصر هذا التأثير على الجوانب الشكلية أو النصية، من دون أن يؤثر بشكل جذري على فلسفة النظام الدستوري أو آليات ممارسة السلطة. وظل المشرّع الدستوري المصري حريصاً على تعزيز الهوية الوطنية للدستور، وعدم السماح للقواعد الدولية بأن تتفوق على النص الدستوري نفسه.(٧٠)

الفرع الثاني: أثر العولمة على صياغة الدستور في مصر بعد عام ٢٠١٤

كما تم الإشارة إليه سابقًا، فإن عملية صياغة الدساتير كانت تركز على العناصر الأساسية أو الكلية، تاركة التفاصيل لتنظيمها عبر القوانين، ومع ذلك، في العصر الراهن، تضاءلت هذه

النظرية نتيجة التأثيرات التي أحدثها التطور الديمقراطي، مما أدى إلى توسيع الوثيقة الدستورية، فضلاً عن تطور الحياة الإنسانية الذي أوجد ضرورة لتقنين الحريات والحقوق الجديدة.(٧١)

تتجلى تأثير المعايير الدولية في الدستور الوطني من خلال اعتماد الضمانات التي تهدف إلى حماية الحقوق. لقد قامت أغلب الدساتير الوطنية، بما في ذلك دستور مصر لعام ٢٠١٤، بضم تلك الحقوق المعترف بها في المواثيق الدولية، إما بالإشارة إليها بشكل ضمني دون ذكرها مباشرة كمصدر، أو بوضوح باعتبارها جزءًا من الدستور، يتم تضمين هذه المعايير الدولية أثناء صياغة وتنظيم الدستور من قبل لجنة من الخبراء التي تعد مسودة الدستور، أو من خلال المناقشات التي تجريها اللجان التأسيسية، وقد تستعين هذه اللجان كذلك بخبراء أجانب أو استشاريين من مؤسسات دولية لمساعدتها في تأسيس وصياغة الدستور.(٧٢)

أولاً: أثر تدويل حقوق الإنسان على الصياغة الدستورية المصرية

في ظل العولمة وانتشار حقوق الإنسان، انتقلت عملية صياغة الدستور المصري من مجرد الإعلان عن الحقوق إلى تضمين الضمانات الخاصة بها، ثم الربط بينها وبين الالتزامات الدولية للدولة.

يلاحظ أن الدساتير المصرية الحديثة لم تعد ترى في حقوق الإنسان مجرد هبة من الدولة، بل تعتبرها حقوقًا أصيلة مرتبطة بالإنسان، وتكون الدولة ملزمة باحترامها وحمايتها وتفعيلها. وقد أكدت المادة في دستور مصر لعام ٢٠١٤ على التزام الدولة بالاتفاقيات والعهد الدولي ومواثيق حقوق الإنسان المعتمدة من قبلها، والتي تكتسب قوة القانون بعد نشرها وفقًا للأصول المعمول بها.(٧٣)

طبقًا لهذا النص، فإن التزام الدولة المصرية بالمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تصادق عليها يجعلها ملزمة بتطبيق محتواها، مما يعزز من وضع هذه المواثيق والعهود الدولية لتصبح في مرتبة مماثلة للتشريعات المحلية وتكتسب قوة القانون، من خلال عملية التصديق والنشر بحيث تُعتبر جزءًا من التشريعات الوطنية، وقد أكدت المحكمة الدستورية أن المعاهدات والاتفاقيات الدولية تحتاج إلى تصديق ونشر لكي تكون لها صفة قانونية، في قرار المحكمة، ورد أنه: "إذا اعترض المدعي على المخالفات المنصوص عليها في المواثيق والمعاهدات الدولية، فإنه لم يُقدم توضيحًا يفيد بتحديد تلك المواثيق والمعاهدات، إضافةً إلى أن تلك المعاهدات لا تعتبر جزءًا من دستور جمهورية مصر العربية، بل تكتسب قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها، وفقًا للقوانين المعمول بها، وبالتالي، فإن الفصل في ما إذا كان النصان المتنازع عليهما مخالفين لها يخرج عن ولاية المحكمة الدستورية العليا، التي لا تتدخل إلا في مخالفات النصوص التي

يتضمنها الدستور ولا تتعلق بتعارض نصين قانونيين ضمن قانون واحد أو بين قانونين مختلفين، ما لم ينطوِ هذا التعارض على مخالفة دستورية واضحة، مما يستدعي عدم التفات المحكمة إلى هذا الاعتراض".(٧٤)

علاوة على ذلك، عندما تتناول المحاكم المحلية تفسير دساتيرها الوطنية، فإنها غالباً ما تتورط بصورة منهجية في استخدام الاقتراض القضائي، حيث تشير إلى قرارات صادرة عن محاكم دولية أو أجنبية تناولت نصوص قانونية مشابهة تماماً. يتضمن هذا الاقتراض المرجع إلى أحكام المحكمة الدستورية الأوروبية، أو المحكمة العليا في الولايات المتحدة، أو حتى لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التي فسرت مواد متناظرة في دساتير وطنية أخرى أو في مواثيق دولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. على سبيل المثال، قد تستفيد محكمة دستورية في بلد نامي من حكم يتعلق بحرية التعبير مستلهمًا من قرار بارز صادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، مما يعزز من توحيد المعايير الحقوقية الدستورية على الرغم من الاختلافات الثقافية.(٧٥)

بدأت تأثيرات العولمة تبرز في العصر الحديث، وقد تجلت هذه التأثيرات في الدساتير الحديثة، كما أشرنا سابقاً، فالعولمة لم تترك أثراً على الدساتير التي وضعت قبل بدء القرن الواحد والعشرين، لقد كانت المنظمات الدولية في صدارة الجهود لتعزيز الطابع العالمي لحقوق الإنسان، خاصة:

الأمم المتحدة عبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين.

المنظمات الإقليمية التي أقامت أنظمة حماية خاصة.

المنظمات غير الحكومية الدولية التي مارست ضغطًا مستمرًا على الدول لتغيير تشريعاتها ودساتيرها.

لقد كان لهذا الدور دور فعال في إدخال مفاهيم جديدة إلى الخطاب الدستوري، مثل عدم التمييز والمساواة الفعلية، وحماية الفئات الضعيفة.(٧٦)

يتميز الجانب العالمي بوجود قواعد قانونية تتجاوز الحدود الوطنية، وتندرج ضمن نطاق القانون الدولي العام. يمكن أن تشمل هذه القواعد مواثيق دولية رئيسية، مثل ميثاق الأمم المتحدة، أو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما قد تكون هذه القواعد مواثيق إقليمية، مثل تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي، أو المواثيق التي تحمل طابعًا وظيفيًا محددًا، مثل الميثاق الأولمبي، أو قواعد الأونسيترال، أو الاتفاقيات البيئية أو القوانين المتعلقة بالإنترنت.(٧٧)

تركز هذه القواعد على الفرد كإنسان، وحقوقه الأساسية، وتعترف به كعنصر رئيسي في القانون الدولي العام، وبالتالي، فإن الدستورية العالمية، من منظور القانون الدولي العام، تعتمد على حقوق الإنسان كأساس فردي بدلاً من مواطن يرتبط بدولة معينة، ومع ذلك، لقد أظهرت الممارسات العملية الحاجة الملحة لدور الدولة والقوانين الوطنية في حماية الإنسان وحقوقه، ودمج هذه الحماية في أعلى مستويات التشريع المحلي، وهو القانون الدستوري.(٧٨)

أما بالنسبة للجانب الوطني، فيتعلق بتأثر القانون الوطني بهذه المعايير عابرة الوطنية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. يحدث ذلك من خلال دمج هذه الأنظمة والمعاهدات الدولية في التشريعات الوطنية على مختلف مستوياتها بما في ذلك الدستور، والتشريعات العادية، واللوائح التنفيذية والقضائية. ويبرز هنا الاهتمام الخاص بالدستور والعلاقة بين القانون الدولي والقانون الوطني في سياق التغيرات الحديثة، والتي تتطلب الدراسات البيئية التي تجمع بين عدة تخصصات علمية.(٧٩)

يلاحظ أن مفهوم الدستورية العالمية قد تطور بهدف دمج المعايير العالمية في النصوص الدستورية الوطنية، كما أن المحاكم التي تتولى الرقابة على دستورية القوانين تعتمد على معايير دولية في أحكامها إما بالتفسير أو كمصدر دستوري. ومن ثم، قامت الدساتير الوطنية بإدخال المبادئ التي تنص عليها المواثيق الدولية ودمجها في نصوص الدستور. هذا ما تم السعي إليه في دستور مصر لعام ٢٠١٤ من خلال تأكيده على المعاهدات والمواثيق الدولية.(٨٠)

ثانياً: طريقة الاستفتاء الشعبي في تشكيل دستور:

يمتاز دستور ٢٠١٤ بمجموعة من الخصائص والمميزات، حيث كان من أبرزها الأسلوب المتبع لإعداده. اعتمد هذا الدستور على الاستفتاء الشعبي كوسيلة أساسية لتحديد مصيره، إذ يتم إعداد مشروع الدستور من خلال لجنة تم تحديد مهامها وفقاً لما ورد في المادتين ٢٨ و٢٩ من الإعلان الدستوري الصادر في ٨ يوليو ٢٠١٣، الذي أوضح الخطوات اللازمة لتعديل دستور ٢٠١٢ المعطل، وقد نصت المادة ٢٨ على تشكيل لجنة خبراء بناءً على قرار من رئيس الجمهورية في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ الإعلان، وتضم أعضاء من المحكمة الدستورية العليا واثنين من قضاة القضاء العادي وقضاة مجلس الدولة بالإضافة إلى أساتذة من كليات القانون المصري، مما يضمن استقلال السلطة القضائية عن الجهات الأخرى، وهو ما يعكس قيم الديمقراطية وحكم القانون في العصر الحديث.(٨١)

فيما يتعلق بالبرلمان، تم تعزيز دوره في وضع التشريعات ومراقبة الحكومة، مما يعتبر مبدأ جوهرياً في الديمقراطية المطبقة دولياً. وقد أقر دستور ٢٠١٤ بمبدأ البرلمان القوي، الذي يتمتع بسلطات واسعة.

ثالثاً: العولمة الديمقراطية:

تُعتبر العولمة الديمقراطية واحدة من أبرز التطورات السياسية والقانونية التي شهدها العالم منذ انتهاء القرن العشرين، حيث كرد فعل لتوسع الأنظمة الديمقراطية عبر القارات، مدعومة بقيم حقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون ومبادئ الحوكمة الرشيدة ضمن إطار اقتصادي وسياسي مترابط. وتأثرت بهذه الظاهرة العديد من الدول النامية والمتوسطة، بما فيها مصر، التي شهدت في دستورها لعام ٢٠١٤ تحولاً ملحوظاً نحو دمج هذه المعايير ضمن نظامها الدستوري، مما يعكس انتقالاً من نموذج مركزي تقليدي إلى إطار أكثر انفتاحاً على التعددية السياسية والمشاركة المجتمعية.(٨٢)

بعد أن انطلقت التحولات السياسية في العالم العربي، وتحديداً بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي أسقطت نظام حكم دام لثلاثة عقود، أصبح الفكر السياسي المصري تتجه نحو تبني الديمقراطية التعددية والمشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات الدستورية والسياسية، وقد أدى هذا الوضع إلى إصدار دستور ٢٠١٢ أولاً، ومن ثم دستور ٢٠١٤ كاستجابة مباشرة للضغط الشعبي والتأثيرات الدولية. احتوى الفصل الثالث من الدستور على ضمانات موسعة لحقوق الإنسان والحريات العامة، كما تشير المادة ٩٣ إلى الربط بين الالتزامات الدولية والنظام القانوني الداخلي، مما يدل على التأثر بالمعايير العالمية كالعهد الدولي لحقوق الإنسان، هذا التحول لم يكن عشوائيًا، بل كان مدفوعًا بتأثيرات العولمة السياسية التي عززت من خلال المنظمات الدولية ووسائل الإعلام العالمية تمسك الدول بالأنظمة الديمقراطية، مع التركيز على مبدأ فصل السلطات واستقلال القضاء كمكونات أساسية للشرعية الديمقراطية.(٨٣)

في هذا الإطار، يُعد دستور ٢٠١٤ تقدماً ملحوظاً في استيعاب العولمة الديمقراطية، حيث لم يقتصر على حماية الحريات الفردية فحسب، بل أدخل آليات للمشاركة المجتمعية مثل الاستفتاءات الدستورية والانتخابات التنافسية، مما ساهم في تأسيس ثقافة سياسية جديدة تتماشى مع التوجهات العالمية نحو الحكم الديمقراطي التعددي، رغم التحديات التي تلت ذلك مثل التعديلات الدستورية في ٢٠١٩ التي سعت للحفاظ على توازن معين بين الديمقراطية والاستقرار.

تأثير الديمقراطية التشاركية والمشاركة الشعبية.

أحد أبرز جوانب الديمقراطية العالمية التي كان لها تأثير مباشر على صياغة دستور مصر لعام ٢٠١٤ هو التحول نحو الديمقراطية التشاركية، مع التأكيد على أهمية تعزيز مشاركة المواطنين الفعلية في صنع القرارات السياسية والإدارية. هذا المفهوم يدعمه مؤسسات ديمقراطية دولية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة كبديل مكمل للنظام التمثيلي التقليدي.(٨٤)

هذا الاتجاه يمثل انعكاساً للتأثير المباشر للديمقراطية العالمية، وخاصة نموذج الديمقراطية التشاركية والاستشارية المطبق في أوروبا، كما يظهر في ميثاق الديمقراطية الأوروبي. فالأدوات مثل الاستفتاءات والحوارات الوطنية تلعب دوراً محورياً في تعزيز الشرعية الشعبية والحد من التوترات السياسية، كما شهدناه في استفتاء ٢٠١٤ الذي سجل نسبة تأييد مرتفعة بعد إجراء حوار وطني شامل.

اما بالنسبة للدستور، فقد وضع أيضاً قواعد تهدف إلى ضمان فعالية تلك الآليات، مثل تحديد إجراءات تنظيم الاستفتاءات من قبل الهيئة الوطنية للانتخابات بحسب المادة (٢٠٨)، مما يسهم في تحقيق توازن بين المشاركة الشعبية العميقة والاستقرار المؤسسي.(٨٥)

الخضوع للقوانين الخاصة بشؤون المواطنين:

أحد أهم ما تضمنه دستور مصر لعام ٢٠١٤ هو أنه أقر غير المسلمين، من يهود ومسيحيين، بالقواعد التي تنظم شؤونهم. ففي دستور عام ١٩٧١، الذي تم تعديله في عام ٢٠٠٧، كان الجميع يخضعون لمبدأ المواطنة، لكن التعديل في المادة الثالثة من دستور ٢٠١٤ يشير إلى أن مبادئ شرائع المسيحيين واليهود المصريين هي المصدر الأساسي للتشريعات التي تنظم أحوالهم الشخصية وشؤونهم الدينية وقياداتهم الروحية، من الواضح أن هذه المادة تبعد المخاوف لدى أصحاب الديانات السماوية من غير المسلمين، كما أنهم غير ملزمين بالامتثال لشرائع أخرى تتعلق بأحوالهم الشخصية وعباداتهم.(٨٦)

هذا النص يعد تمثيلاً للاحترام تجاه التعدد الديني ويعد بمثابة ضمان لحرية العقيدة. فهو يقر بحق المواطنين من غير المسلمين في الالتزام بشرائعهم الدينية فيما يخص هويتهم الدينية، دون الإخلال بمبدأ المواطنة أو وحدة النظام القانوني للدولة. ولا يعني هذا التنظيم الخضوع القسري، بل يدل على اعتراف بحقوق دينية مشروعة تشمل الضمانات الدستورية المؤمنة لحماية الحقوق والحريات، مما يمنع فرض أحكام دينية لا تتوافق مع عقائد الأفراد في مجالات الأحوال الشخصية والعبادات.(٨٧)

الخاتمة

اولا : الاستنتاجات

١.انحسار السيادة المطلقة، أدت ظاهرة العولمة إلى تآكل الفهم التقليدي للسيادة الوطنية؛ فلم تعد الدساتير في العراق ومصر نصوصاً مستقلة، بل أصبحت مرتبطة بالمعايير والاتفاقيات الدولية التي تفرض قيوداً على المشرع الدستوري المحلي.

٢.تدويل الحقوق والحريات، يتجلى تأثير العولمة بوضوح في "دسترة" حقوق الإنسان؛ حيث اعتمد كل من الدستور العراقي (٢٠٠٥) والمصري (٢٠١٤) لغة عالمية في فصول الحقوق، تبعاً للمواثيق الدولية، مما ساعد السلطة القضائية الدستورية في كلا البلدين على الاستشهاد بالمراجع العالمية.

٣.التحول نحو الليبرالية الاقتصادية، عكست التعديلات الدستورية في مصر والتوجهات الدستورية في العراق اعتماد مبادئ العولمة الاقتصادية (مثل حرية التجارة، وحماية الملكية الخاصة، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية)، مما أدى إلى تغيير دور الدولة من "الراعية" إلى "المنظمة."

٤.الضغط الخارجي مقابل الهوية الوطنية، كشفت الدراسة عن وجود صراع داخل النصوص الدستورية بين متطلبات العولمة (مثل قيم الديمقراطية الغربية) والهوية الثقافية والدينية (حيث يُعتبر الإسلام مصدراً للتشريع)، مما أدى إلى ظهور نوع من "التوفيقية الدستورية" بهدف تجنب تصادم القيم.

٥.تباين الأثر باختلاف الظرف السياسي، يتضح الفرق في أن العولمة دخلت في الدستور العراقي في سياق "بناء الدولة" بعد عام ٢٠٠٣ تحت ضغط دولي مباشر، بينما دخلت في الدستور المصري كاستجابة لمتطلبات "التحديث الاقتصادي" والالتزامات الدولية الراهنة.

ثانياً: المقترحات

١. توصي الدراسة الى المشرع العراقي والمصري بضرورة صياغة دساتير تستند إلى التجارب العالمية، مع الحفاظ على عدم تناقضها مع الثقافة القانونية والاجتماعية المحلية، لتجنب حدوث "اغتراب دستوري."

٢. نقترح على المشرع العراقي والمشرع المصري بوضع ضمانات دستورية قوية تحمي الفئات الضعيفة التي تكون اكثر عرضة للتأثر بسلبيات العولمة التي من الممكن ان تفرضها المؤسسات الدولية.

٣.تعزيز دور المحاكم الدستورية (المحكمة الاتحادية العليا بالعراق والمحكمة الدستورية العليا بمصر) لأغراض تفسير النصوص بالاعتماد على تشجيع المحاكم على عدم الجمود عن النص وتفسير النصوص بما يواكب المتغيرات الدولية المتمثلة بالعولمة مع الحفاظ على عدم حدوث فجوة بين الدستور والواقع العملي بما يضمن حماية الحقوق الوطنية من آثار التغلغل الاقتصادي والقانوني الأجنبي.

٤. دعوة المؤسسات التشريعية والاستشارية والاكاديمية والبحثية ومنظمات المجتمع المدني إلى تشجيع الدراسات المقارنة التي تتناول كيفية تعامل الدول النامية مع ضغوط العولمة الدستورية، لضمان صياغة قوانين تدعم التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

الهوامش

١.محمد عابد الجابرى، قضايا في الفكر المعاصر، دراسات الوحدة العربية، مصر،١٩٩٧، صص ١٤١-١٤٢.

٢.حسنين توفيق إبراهيم ، النظام الدولى الجديد في الفكر العربي ، عالم الفكر، ، ١٩٩٩،ص : ٦٢.

٣.على الدين هلال النظام الدولي الجديد، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، عالم الفكر، ص ١٥.

٤.السيد ياسين ، العولمة والطريق الثالث، ميرين للنشر والمعلومات، لبنان، ٢٠٠١، ص ، ٣٩.

٥.عمرو عبد الكريم، العولمة عالم ثالث على أبواب قرن جديد، المنار الجديد، مرجع سابق، ص : ٤٢.

٦.حسنين توفيق إبراهيم النظام الدولى الجديد في الفكر العربي، مرجع سابق، ص : ٧٢

٧.محمد عابد الجابرى العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات وردت في كتاب العرب والعولمة، مرجع سابق، ص ٣٠٣.

٨.حسنين توفيق إبراهيم ، مرجع سابق، ص ٧٥.

٩.محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مرجع سابق، ص ١٥٣.

١٠.محمد الأطرش، العرب والعولمة، مرجع سابق ، ص ٤٣.

١١.جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، العولمة وتاثيرها على النظم القانونية في الاقطار العربية دراسة مقارنة ، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠١٥، ص ٣٣ومابعدها.

١٢.ياسر سلامة عبد الحليم أحمد شويته، مرجع سابق، ص٢٨، ومابعدها.

١٣.عبد الخالق عبد الله ، عولمة السياسة والعولمة السياسية، بحث منشور بمجلة البرلمان العربي، السنة الثامنة والعشرون – العدد ١٠٢ ، إيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧، متاح على شبكة الإنترنت على موقع : http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v102/studies.html تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/١/٨.

١٤.محي محمد مسعد ، عولمة الاقتصاد في الميزان، المكتب الفني الحديث، ٢٠١٠، ص١٣، ١٤، مصطفي أحمد حامد رضوان، ص١٦٢- ١٦٣.

١٥.أحمد فتحي سرور، نظرات في عالم متغير، دار الشروق ، الطبعة الأولي،٢٠٠٣ ، ص٨، وما بعدها.

١٦.مصطفي أحمد حامد رضوان، مرجع سابق، ص١٦٥.

١٧.فالعولمة تقود العالم في اتجاهين يهددان سيادة الدولة الوطنية بانتزاع سيادة الدولة لصالح كيانات جديدة فوق وطنية أو من خلال تفكيكيها لكيانات عصبية تنتصر لعصبيتها علي حساب الوطنية، راجع أ. شريهان جميل مخامره ، مرجع سابق، ص٣٥.

١٨.فضل الله محمد إسماعيل: العولمة السياسية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨،ص٩٧، ما بعدها.

١٩.منى زنودة، مرجع سابق، ص١١، د. جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، مرجع سابق، ص ٢٥.

٢٠.صالح الرقب: بين عالمية الإسلام والعولمة، بحث مقدم لمؤتمر التربية الأول والمقام تحت عنوان "التربية في فلسطين ومتغيرات العصر"،المنظم في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٤، ص١٩.

٢١.فضل الله محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٥١.

٢٢.جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، مرجع سابق، ص ٢٨.

٢٣.طلعت الشيباني القوى المؤثرة في الدساتير وتفسير الدستور العراقي، دار القارئ بغداد ١٩٥٤، ص ١٤.

٢٤.المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، تقرير الشرق الأوسط، رقم ١٩ بغداد بروكسيل التحديات الدستورية في

٢٥.العراق ١٣ تشرين الثاني سنة ٢٠٠٣، ص ١.

٢٦.حنان طلال جاسم وسوسن عادل ناجي المرجع السابق، ص ٢٨٨

٢٧.فاضل حسين و غيره تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد العراق، ١٩٨٠، ص ٣٣ (٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، دار الرافدين، الطبعة السابعة، بغداد

٢٨.أيمن عبد عون نزال، تطور التنظيم الدستوري والقانوني للانتخابات البرلمانية في العهد الملكي العراقي، المجلة السياسية والدولية، العدد الثالث والثلاثون والرابع والثلاثون العراق ٢٠١٦، ص ٦٠٦

٢٩.عقيل حميد جابر الحلو واقع البنية التحتية في العراق وإمكانيات تطورها، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الرابع العدد الثامن العراق ٢٠١٤، ص ١٠٧ وما بعدها.

٣٠.افراح محمد سلمان، دور التشريعات العراقية في حق استدامة التنمية الاجتماعية، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الثاني عشر العدد الثاني ٢٠٢٣، جامعة ديالا، العراق، ص ٤٨٤.

٣١.عبد العظيم جبر حافظ نقد الدستور، دراسة سياسية نقدية لأبرز إشكاليات الدساتير العراقية ١٩٢٥-٢٠٠٥ الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٧٣

٣٢.قصي حبيب الحسيني المرجع السابق، ص ٣٣

٣٣.عبد العظيم جبر حافظ التغيير السياسي والهوية الوطنية العراقية، بحث في التوجهات الدستورية قبل وبعد٢٠٠٣ مركز البيان للدراسات والتخطيط العراق ٢٠٢٣، صاد. ١٠-١١

٣٤.كاظم حبيب لمحات عن عراق القرن العشرين العراق من العهد الجمهوري، دار آراس، الطبعة الأولى،

٣٥.عبد العظيم جبر حافظ التغيير السياسي والهوية الوطنية العراقية، بحث في التوجهات الدستورية قبل وبعد٢٠٠٣ مركز البيان للدراسات والتخطيط العراق ٢٠٢٣، صاد. ١٠-١١

٣٦.المادة الأولى من الدستور العراقي لعام ١٩٦٤.

٣٧.كاظم حبيب لمحات عن عراق القرن العشرين العراق من العهد الجمهوري، دار آراس، الطبعة الأولى، اربيل، ٢٠١٣، ص٢٠٥

٣٨.منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي، رؤية قانونيه سياسية، دار اراس أربيل، ٢٠٠٤، ص ١٠٩

٣٩.عبد العظيم مجبر حافظ المرجع السابق، ص ١٢
٤٠.حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري والتطور النظام السياسي في العراق مكتبة السنهوري، بغداد. ٢٠٠٥، ص٢٧٩
٤١.هالة مصطفى العولمة القادمة مجلة قضايا برلمانية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام القاهرة، العدد ٣ السنة ٣٦، ص ٤ وما بعدها.
٤٢.صلاح الدين محمد طحيطر المشاقبة، أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي دراسة حالة العراق أنموذجا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية الاقتصادية، برلين الطبعة الأولى، ٢٠٢١،ص٢٢.
٤٣.قصي حبيب الحسيني المرجع السابق، ص ٤٧.
٤٤.مجموعة من المؤلفين، تقييم آثار دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ على الدولة والمجتمع، دار الرواق للنشر والتوزيع، ص ٤٣
٤٥.سيناء على محمود صلاحيات رئيس الجمهورية في النظام السياسي العراقي وفقاً لدستور عام ٢٠٠٥، بحث
٤٦.منشور في مجلة كامبريدج للبحوث العلمية، العدد الثامن والعشرون، كانون الأول، ٢٠٢٣، ص ٨٩
٤٧.المادة ٧ يؤكد على أهمية سحب القوات الأجنبية وفق جدول زمني محدد، مع انتقال تدريجي للسلطة إلى العراقيين، المادة ١٠: يمنح القوة متعددة الجنسيات السلطة لاتخاذ جميع التدابير الضرورية للحفاظ على الأمن والسلام في العراق. (١) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، تقرير الشرق الأوسط، رقم ١٩ بغداد، بروكسيل التحديات الدستورية في العراق ١٣ تشرين الثاني سنة ٢٠٠٣، ص ١٦
٤٨.دانان براون سلسلة أوراق ديمقراطية تصدر عن مركز العراق المعلومات الديمقراطية، العدد ٦ أكتوبر تشرين ٤١.٤٩ الأول ٢٠٠٥، ص
٥٠.حسن البديري الظروف الاستثنائية التي أثرت في صياغة نصوص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥
٥١.أكاديمية القانون الدستوري، الدورة السادسة ٢٠٢١، ص ٦.
٥٢.على يوسف الشكري فلسفة تعديل الدستور، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٧، ص ١٣٢
٥٣.قصي حبيب الحسين، المرجع السابق، ص ٦٠
٥٤.مجموعة من المؤلفين، تقييم آثار دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ على الدولة والمجتمع، ص ٥١
٥٥.هيئين تورار، تدويل الدساتير الوطنية، ترجمة باسيل يوسف بيت الحكمة بغداد، ص ٨٥، أشارت إليه شاريهان
٥٦.محمد نور فرحات و عمر فرحات التاريخ الدستوري المصري (قراءة من منظور ثورة يناير)، مركز الجزيرة للدراسات الطبعة الأولى، الدوحة، قطر ٢٠١١، ص ٣١-٣٢
٥٧.عماد الفقي، الدستور الحالة المصرية أسئلة وإجابات في ضوء الدساتير المقارنة الناشر المنظمة العربية الحقوق الإنسان، دون مكان نشر، ص ٢١
٥٨.محمد نور فرحات وعمر فرحات المرجع السابق، ص ٤١

٥٩.فؤاد محمد النادي وعبد الحميد حمدان حجازي، القانون الدستوري المصري النظري العامة للدساتير ودراسة تحليلية الدساتير مصر في العهدين الملكي والجمهوري حتى دستور ٢٠١٤ ، طبعة مزيدة ومنقحة، دون دار نشر ٢٠٢٣ ص٢٣٩

٦٠.المادة ٣٧ من دستور مصر العام ١٩٧١.

٦١.هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، تأثير العولمة على النص الدستوري، مقال منشور في مجلة المنارة

٦٢.للدراسات القانونية والإدارية.

٦٣.شاريهان جميل مخامرة، تدويل الدساتير، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام، الأردن، ٢٠١٣، ص ٢٥

٦٤.د. عبد العزيز سالسان التطوير القضائي للدستور دور القاضي الدستوري المصري في تطوير الدستور ٨ مارس ٢٠٢٥.

٦٥.أحمد فتحي سرور، منهج الإصلاح الدستوري سنة ٢٠٠٦، مطبعة مجلس الشعب، ص ٢٣

٦٦.المواد ٦٢ و ٨٧ من دستور مصر العام ١٩٧١.

٦٧.رامز جمال أسعد، التحول الديمقراطي في مصر ٢٠١٣-٢٠١٥ المركز الديمقراطي العربي، ١٨ مايو ٢٠١٤

٦٨.متوافر على الرابط الآتي:https://democraticac.de/?p=1231 1\1\2026 .

٦٩.نصت المادة ٧٦ من دستور ١٩٧١ وفقا للتعديل الجاري بتاريخ ٢٠٠٥ على أنه ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر، ويجوز لأي مواطن مصري مسلم يبلغ من العمر ثلاثين سنة، ويتمتع بحقوق الانتخاب، أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية إذا كان:

٧٠.أ: عضوا في حزب سياسي قانوني، وأن يكون هذا الحزب قد حصل في الانتخابات البرلمانية الأخيرة على ما لا يقل عن ٥% من مقاعد مجلس الشعب أو مجلس الشورى، وأن يرشح من ثلثي هيئة القيادة العليا للحزب.

٧١.ب: أو أن يرشح من نواب منتخبين في مجلس الشعب بنسبة لا تقل عن ٥% من إجمالي عدد أعضاء مجلس الشعب، أو من أعضاء مجلس الشورى بنسبة لا تقل عن ٥% من إجمالي أعضائه، أو من الاثنين مجتمعين بنسبة لاتقل عن ٥% من إجمالي أعضاء كل منهما.

٧٢.ج: ويضاف إلى ذلك، في جميع الحالات تأييد الترشيح من مئتان وخمسين عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين المجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، على ألا يقل المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب، وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل، ويستمر رئيس الجمهورية في منصبه ست سنوات،

٧٣.ويجوز إعادة انتخابه لولاية أخرى.

٧٤.تنص المادة ٤١ على أنه: " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون، ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي.

٧٥.تنص المادة ٤٤ على أنه: " للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي سبب وفقا لأحكام القانون.

٧٦.تنص المادة ٤٥ على أنه الحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا يأمر قضائي مسبب ولمدة محددة ووفقا لأحكام القانون.

٧٧.الشيماء على العلاقة بين السلطان بين الدستور ١٩٧١ والدستور ٢٠١٤، بحث منشور في المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثاني: مايو ٢٠١٦، ص ٤٩

٧٨.أحمد سعد محمد حسين نظرية الدستورية العالمية وأثر المعايير الدولية على الدساتير الوطنية، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول السنة السابعة والستون، يناير ٢٠٢٥، ص ٦٤٣.

٧٩.المادة ٩٣ من دستور مصر لعام ٢٠١٤.

٨٠.أحمد سعد محمد حسين المرجع السابق، ص ٦٦٢

٨١.حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى ٤ لسنة (٤) المحكمة الدستورية العلياء تاريخ ٢٠٢١١١٠١١٣

٨٢.أحمد سعد محمد حسين نظرية الدستورية العالمية وأثر المعايير الدولية على الدساتير الوطنية، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول السنة السابعة والستون، يناير ٢٠٢٥، ص ٥٥٦

٨٣.فؤاد محمد النادي ود. عبد الحميد حمدان حجازي، المرجع السابق، ص ٣٣٩

٨٤.أحمد سعد محمد حسين المرجع السابق، ص ٥٦١

٨٥.كريم أحمد عبد الفتاح ولي الدين، خصوصية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في دستور مصر الحالي ٢٠١٤ بحث منشور على الرابط الآتي: https://egyls.com/

٨٦.محمد حسام الدين زيني حقوق الإنسان في الدستور المصري دراسة مقارنة دار الفكر العربي، القاهرة ١٥٢-١٤٨ ٢٠١٦، ص

٨٧.فؤاد محمد النادي وعبد الحميد حمدان حجازي، المرجع السابق، ص ٣٥٠

المصادر والمراجع

اولا: الكتب

١. أحمد عمر الراوي حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية في الدستور العراقي الجديد، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، دون سنة نشر

٢. جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، العولمة وتاثيرها على النظم القانونية في الاقطار العربية دراسة مقارنة ، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠١٥.

٣. حسنين توفيق إبراهيم ، النظام الدولى الجديد في الفكر العربي ، عالم الفكر، ، ١٩٩٩.

٤. حيدر أدهم عبد الهادي، دراسات في قانون حقوق الانسان، دار الحامد للنشر، عمان، ٢٠٠٩

٥. خديجة بقشيش ومحمد الناصر بوغزالة، جهود توحيد القوانين في ضوء فكرة العولمة القانونية بحث منشور في المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد السادس، العدد الأول، السنة ٢٠٢٢، الجزائر.

٦. سيد ياسين ، العولمة والطريق الثالث، ميرين للنشر والمعلومات، لبنان، ٢٠٠١.

٧. سيناء علي محمود ،صلاحيات رئيس الجمهورية في النظام السياسي العراقي وفقاً لدستور عام٢٠٠٥، مجلة كامبريدج للبحوث العلمية، العدد ٢٨ كانون الأول، ٢٠٢٣

٨. شمس جمال سليم آلية دمج المعاهد وقيمتها القانونية في القانون العراقي، مجلة العلوم القانونية المجلد ٣٧ الجزء ٢ ٢٠٢٣

٩. شيماء على، العلاقة بين السلطتين في دستور ١٩٧١ و دستور ٢٠١٤»، المجلة الاجتماعية القومية، مج ٥٣، ٢٥، مايو ٢٠١٦

١٠. صلاح الدين محمد طحيطر المشاقبة، أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي دراسة حالة العراق أنموذجاً، المركز الديمقراطي العربي، برلين ٢٠٢١

١١. طارق حرب تعريف الدستور لغة واصطلاحاً تاريخ القانون يبدأ من سومر، مقال منشورة في جريدة المدى، العدد ٤٥٩، ٩ آب ٢٠٠٥ العراق

١٢. عادل ابو الخير الضبط الاداري وحدوده، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ١٩٩٥

١٣. عامر احمد المختار، تنظيم سلطة الضبط الاداري في العراق، كلية القانون، جامعة بغداد. ١٩٧٥

١٤. عامر مصباح الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ٢٠٠٦

١٥. عامر مصباح النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، مصر ٢٠١١

١٦. عبد الخالق عبد الله التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية مركز دراسات الوحدة ١٩٩٨ ،العربي

١٧. عبد الرزاق احمد السنهوري، مخالفة التشريع للدستور والانحراف في استعمال السلطة التشريعية، مجلة مجلس الدولة ١٩٥٢

١٨. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، دار الرافدين، الطبعة السابعة، بغداد.

١٩. عبد العظيم جبر حافظ التغيير السياسي والهوية الوطنية العراقية، بحث في التوجهات الدستورية قبل وبعد ٢٠٠٣، مركز البيان للدراسات والتخطيط العراق ٢٠٢٣

٢٠. على الدين هلال النظام الدولي الجديد، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، عالم الفكر.

٢١. محمد عابد الجابرى، قضايا في الفكر المعاصر، دراسات الوحدة العربية، مصر،١٩٩٧.

ثانيا: الرسائل والاطاريح

٢٢. د.خليل سامي مهدي النظرية العامة للتدويل في القانون الدولي المعاصر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٦

٢٣. شاريهان جميل مخامرة، تدويل الدساتير رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط٢٠١٣ ،الأردن.

ثالثا : المجلات والبحوث

٢٤. سليم نعيم خضير الخفاجي، الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الدساتير العراقية، بحث منشور في مجلة اهل البيت، العدد٨، ٢٠٠٩.

رابعا : الدساتير و القوانين

٢٥. الدستور المصري لسنة ٢٠١٤.

٢٦. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥

٢٧. قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤.

٢٨. قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية٢٠٠٤.

٢٩. القانون الاساسي العراقي عام ١٩٢٥.

٣٠. قانون المحكمة الاتحادية العليا العراقية.

٣١. قانون المحكمة الدستورية رقم (١٥٩) لسنة ١٩٦٨.

خامسا : المواقع الالكترونية

٣٢. تامر ريمون فهيم حقوق المواطنة بين الدستور المصري والمواثيق الدولية، بحث متوافر على الرابط الآتي. https://hrightsstudies.sis.gov :.

٣٣. عبد الخالق عبد الله ، عولمة السياسة والعولمة السياسية، بحث منشور بمجلة البرلمان العربي، السنة الثامنة والعشرون – العدد ١٠٢ ، إيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧، متاح على شبكة الإنترنت على موقع : http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v102/studies.html

المصادر باللغة الانكليزية:

Books:

1. Dr. Haider Adham Abdul-Hadi, Studies in Human Rights Law, Dar Al-Hamid Publishing, Amman, 2009
2. Dr. Khadija Baqshish and Muhammad Al-Nasser Bughazala, Efforts to Unify Laws in Light of the Concept of
Legal Globalization, a research paper published in the Academic Journal of Legal and Political Research, Volume 6, Issue 1, 2022, Algeria.
3. Dr. Ahmed Omar Al-Rawi, Economic and Social Human Rights in the New Iraqi Constitution, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, no publication date.
4. Dr. Amer Ahmed Al-Mukhtar, The Organization of Administrative Control Authority in Iraq, College of Law, University of Baghdad, 1975
5. Dr. Abdul-Khaliq Abdullah, Sustainable Development and the Relationship Between Environment and Development, Center for Unity Studies, 1998, Arab League
6. Dr. Abdul-Razzaq Ahmed Al-Sanhuri, Legislation's Violation of the Constitution and the Deviation in the Use of Legislative Power, State Council Journal, 1952
7. Dr. Abdul-Azim Jabr Hafez, Political Change and Iraqi National Identity: A Study of Constitutional Trends Before and After 2003, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Iraq, 2023
8. Sinaa Ali Mahmoud, The Powers of the President of the Republic in the Iraqi Political System According to the 2005 Constitution, Cambridge Journal of Scientific Research, Issue 28, December 2023
9. Shams Jamal Salim, The Mechanism for Merging Institutes and Its Legal Value in Iraqi Law, Journal of Legal Sciences, Volume 37, Part 2, 2023

10. Al-Shaymaa Ali, The Relationship Between the Two Authorities in the 1971 Constitution and the 2014 Constitution, National Social Journal, Vol. 53, Issue 25, May 2016
11. Salah al-Din Muhammad Tahitar al-Mashaqba, The Impact of Globalization on State Sovereignty in the Arab World: A Case Study of Iraq, Arab Democratic Center, Berlin, 2021
12. Tariq Harb, Defining the Constitution Linguistically and Technically: The History of Law Begins with Sumer, Article published in Al-Mada Newspaper, Issue 459, August 9 2005 Iraq
13. Adel Abu Al-Khair, Administrative Control and its Limits, Egyptian General Book Organization, Egypt, 1995
14. Amer Misbah, Theoretical Trends in International Relations Analysis, University Publications Office, Algeria, 2006
15. Amer Misbah, Contemporary Theory in International Relations Analysis, University Publications Office, Second Edition, Egypt, 2011

16. Abdul Razzaq Al-Hassani, A Modern Political History of Iraq, Dar Al-Rafidain, Seventh Edition, Baghdad
17. Mohammed Abed Al-Jabri, Issues in Contemporary Thought, Arab Unity Studies, Egypt, 1997
18. Hassanein Tawfiq Ibrahim, The New International Order in Arab Thought, Alam Al-Fikr, 1999.
19. Ali Al-Din Hilal, The New International Order: Current Reality and Future Prospects, Alam Al-Fikr.
20. Al-Sayed Yassin, Globalization and the Third Way, Mirin Publishing and Information, Lebanon, 2001.
21. Jaber bin Khalfan bin Salem Al-Hatali, Globalization and its Impact on Legal Systems in Arab Countries: A Comparative Study, First Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Egypt, 2015.

Theses and Dissertations:

1.Sharihan Jamil Makhameh, Internationalization of Constitutions, Master's Thesis, Faculty of Law, Middle East University, 2013, Jordan. 23. 2.Dr. Khalil Sami Mahdi, The General Theory of Internationalization in Contemporary International Law, PhD Dissertation, Faculty of Law, Middle East University, Amman, 2006.

Journals and Research

1.Salim Naeem Khudhair Al-Khafaji, Judicial Review of the Constitutionality of Laws in Iraqi Constitutions, research published in Ahlulbayt Journal, Issue 8, 2009.

Laws and Decrees:

1. The Egyptian Constitution of 2014.
2. The Constitution of the Republic of Iraq of 2005.
3.. The State Administration Law for the Transitional Period of 2004.
4. The Iraqi Federal Supreme Court Law. 29. State Administration Law for the Transitional Period of 2004.
4. Constitutional Court Law No. (159) of 1968.
5. Iraqi Basic Law of 1925.

Websites

1. Tamer Raymond Fahim, Citizenship Rights between the Egyptian Constitution and International Conventions, research available at the following link: https://hrightsstudies.sis.gov..
2. Abdul Khaliq Abdullah, Globalization of Politics and Political Globalization, research published in the Arab Parliament Journal, 28th Year - Issue 102, September 2007, available online at: http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v102/studies.html